جامعة القصيم

كلية الاقتصاد والإدارة

قسم المحاسبة

سبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش في القوائم المالية

دراسة ميدانية علي الشركات المساهمة السعودية

الأستاذ الدكتور

ناصر خليفة عبد المولى

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية الاقتصاد والإدارة–جامعة القصيم

الدكتور

مصطفى محمد جمعة أبو عمارة

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والإدارة–جامعة القصيم

الدكتور

عبد الله بن إبراهيم المشيقح

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والإدارة–جامعة القصيم

شكر وتقدير

يتقدم الباحثون بأسمى آيات الشكر والعرفان لجامعة القصيم ممثلة بعمادة البحث العلمي ومركز البحوث في عمادة كلية الاقتصاد والإدارة على دعمهم للبحوث العلمية النظرية والتطبيقية وبشكل خاص لهذا البحث العلمي

ملخص البحث

سبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش في القوائم المالية

دراسة ميدانية علي الشركات المساهمة السعودية

هدفت هذه الدراسة الي تحديد سبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش في القوائم المالية ، وذلك من خلال دراسة ميدانية تمت على الشركات المساهمة السعودية. ومن خلال البحث تم التوصل إلي مجموعة من النتائج منها: أن ٧٣,٨% من المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية يتوافر لديهم معيار الاستقلال التنظيمي، وأن ٢٦,٢ % منهم لا يتوافر لديهم هذا المعيار ، وأن ٧٢% منهم أجابوا بتوافر متطلبات معيار الموضوعية الذي يجب أن يتمسك به المراجع الداخلي في مقابل ٢٨% أجابوا بعدم توافره ، وبالتالي يمكن القول بتوافر متطلبات معيار الموضوعية في بيئة المراجعة الداخلية السعودية ، وأن ٧٢,٨% من المراجعين الداخليين قد أجابوا بوجود متطلبات معيار العناية المهنية الواجبة ، وهو ما يمكننا معه القول بتوافر متطلبات معيار العناية المهنية الواجبة لدى المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية ، وأن ٧٧ % من المراجعين الداخليين قد أجابوا بوجود متطلبات معيار التأهيل المهني للمدقق الداخلي ، وبناء علي النتائج السابقة قدم الباحثون مجموعة من التوصيات منها : ضرورة قيام المنظمات المهنية والجهات المهتمة بمهنة التدقيق بتنظيم دورات تدريبية فاعلة بشكل مستمر في مجال الحد من الغش في القوائم المالية, واستخدام الوسائل الحديثة في اكتشاف الغش في القوائم المالية وخاصة في النظم المحاسبية التي تعتمد على الحاسبات الآلية, وكذلك التواصل مع الجامعات والمراكز الأكاديمية لزيادة كفاءة المدققين الداخليين .

Summary

"ways for developing the role of the internal auditor for reducing a fraud in the financial statements
an empirical study on Saudi Arabia companies".

This study aims to identify ways to develop the role of the internal auditor to reduce the fraud in the financial statements, through an empirical study in Saudi corporations. Within this research we found that 73.8% of internal auditors in Saudi corporations has an organizational independence standard , 72% of them pointed out the existence of objectivity standard ,72.8% of internal auditors pointed out the existence of professional care standard, So we can declare the availability of requirements of care professional standard to the internal auditors in listed Saudi firms .The findings pointed out that 77% of internal auditors answered that the professional qualification standard is available in the listed Saudi firms. Based on previous results, The researchers presented a set of recommendations including: the professional organizations related to auditing profession has to design and implement continuous effective training programs for reducing and finding out the fraud in the financial statements, particularly in the accounting systems that rely on computers, And we have recommended that those organizations have to communicate with universities and academic centers for increasing an efficiency of internal auditors.

سبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش في القوائم المالية

دراسة ميدانية علي الشركات المساهمة السعودية

١- مقدمة

لا شك أن المراجع الداخلي يلعب دورا هاما في محاربة الغش والاحتيال في العديد من المنشآت, ويتطلب ذلك ضرورة حصوله على التاهيل العلمي والعملي الكافيين لممارسة هذه المهنة بالإضافة إلى ضرورة أن يكون لديه مجموعة من القيم الأخلاقية التي تكون مرشدا له أثناء تأدية هذه المهمة. وقد يتطلب ذلك أيضا ضرورة توفير قدر كبير من الاستقلال عن إدارة هذه المنشآت.

كما يقوم المراجع الداخلي بدور هام في مساعدة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش والاحتيال وذلك عن طريق تقليل حجم العينة التي يختارها الأخير لزيادة فعالية المراجعة.

وبسبب غياب هذا الدور الهام للمراجعين الداخليين، ظهرت العديد من الأحداث الاقتصادية التي أدت إلى حدوث انهيارات في بعض الشركات الهامة مثل شركة انرون(Enron) وحدوث خلافات بين أصحاب المصالح في هذه الشركة. وشركة آرثر أندرسون(Arther Anderson) لكونها الشركة المسئولة عن تدقيق حسابات شركة انرون.

كما نادت العديد من المنظمات بضرورة زيادة مقومات نجاح المراجع الداخلي في أداء مهمته وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الغش والاحتيال, وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

١- التأهيل العلمي

٢- التأهيل العملي

٣- الالتزام بالسلوك المهني والأخلاقي

٤- الاستقلال

ولأهمية هذا الموضوع فقد قامت لجنة معايير المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في أكتوبر ٢٠٠٢م بإصدار معيار المراجعة رقم ٩٩ والمتعلق بالغش. كما قامت العديد من الدراسات بتناول مسئولية المراجع الخارجي عن الغش في القوائم المالية، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول دور المراجع الداخلي في محاربة الغش على الرغم من أهمية هذا الدور، وخاصة إذا ما حصل المراجع الداخلي على التأهيل العلمي والعملي والتزم بالسلوكيات والأخلاقيات خاصة، الأخلاقيات والسلوكيات الواردة في دستور العديد من المنظمات المهنية. لذلك فإن هذا البحث سوف يحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هو مفهوم الغش؟

٢- هل التأهيل العلمي الحالي يمكن المراجع الداخلي من اكتشاف الغش ؟

٣- هل التأهيل العملي والمهني يمكن المراجع الداخلي من اكتشاف الغش ؟

٤- هل توفر البيئة الحالية للمراجعة الداخلية المقومات اللازمة لاستقلال المراجع الداخلي؟

٥- هل يدرك المراجعون الداخليون مفهوم الغش وأثره على القوائم المالية؟

٦- هل قامت المنظمات المهنية والدولية والمهنية والمحلية بوضع المعايير الكافية لمحاربة الغش ؟

ويهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١- تحديد مفهوم الغش والاحتيال في القوائم المالية

٢- تحديد التأهيل العلمي والعملي اللازمين للمراجع الداخلي لزيادة الفعالية في اكتشاف الغش.

٣- تحديد قواعد السلوك المهني والأخلاقي اللازمة لزيادة فعالية المراجع الداخلي اكتشاف الغش.

٤- تقييم المعايير العالمية والمحلية المتعلقة بالغش والاحتيال في القوائم المالية

٥- تقديم المقترحات اللازمة لزيادة فعالية المراجع الداخلي في اكتشاف الغش والاحتيال من خلال الدراسة الميدانية لعينة من الشركات المساهمة السعودية

ولا شك إن المراجع الداخلي يلعب دورا هاما في محاربة الغش والاحتيال. وتتبع أهمية هذا البحث من الأمور التالية:

١- أن تقييم التأهيل الحالي للمراجع الداخلي سيساعد في معرفة مدى كفاية هذا التأهيل، والتوصل إلى الاقتراحات اللازمة لزيادة فعالية المراجع الداخلي في أداء هذه المهمة.

٢- إذا قام المراجع الداخلي باكتشاف الغش والاحتيال فإن ذلك سيساعد في زيادة المصداقية في القوائم المالية، وزيادة إمكانية الاعتماد عليها سواء من جانب المراجع الخارجي أو من جانب مستخدم القوائم المالية.

٣- إن المراجع الداخلي سيكون هو الأقدر على القيام بهذه الوظيفة وذلك لارتباطه الدائم بالمنشاة التي يقوم بتدقيق حساباتها.

٤- نجاح المراجع الداخلي في اكتشاف الغش والاحتيال سوف يساعد في حماية الاقتصاد القومي من الانهيارات التي قد تتعرض لها الشركات والمؤسسات الكبرى والتي لم يكتشف فيها الغش والاحتيال إلا بعد انهيارها.

فروض البحث:

يقوم هذا البحث على مجموعة من الفروض تتمثل فيما يلي:

الفرض الأول : " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي"

الفرض الثاني : " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي"

الفرض الثالث: " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار الموضوعية"

الفرض الرابع : " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار الموضوعية"

الفرض الخامس: " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار العناية المهنية "

الفرض السادس : " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار العناية المهنية"

الفرض السابع : " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي "

الفرض الثامن : " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي "

الفرض التاسع : " الاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم المالية "

الفرض العاشر : " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بالاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم "

٢- الإطار النظري للبحث

٢-١ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الغش في القوائم المالية ويمكن تبويبها علي النحو التالي:

٢-١-١ دراسات تناولت مفهوم الغش وطبيعته وعناصره وأسبابه :

فقد تناولت دراسة Chad Albrecht; Conan C Albrecht; Simon Dolan; Ricardo Malagueno عام ٢٠٠٨م طبيعة الغش في القوائم المالية، حيث أوضحت ماهية الغش وعناصره المتمثلة في الضغوط ووجود فرصة وأخيرا التبريرات، كما أوضحت الدراسة كيفية تمييز الغش أو الاحتيال في القوائم المالية من خلال تحديد خصائصه التي تميزه في هذا الشأن، كما بينت موقف كل من الموظفين والإدارة من الغش، كما أوصت الدراسة

بضرورة توافر المقومات اللازمة للتوصل إلى نتائج ايجابية لزيادة فعالية المراجع الداخلي في هذا الشأن. كما تناولت دراسة A. Wayne Avellanet عام ٢٠١٠م الغش كظاهرة تنتج عن الضغوطات المالية. والاسباب التي تؤدي الى ظهور الغش في القوائم المالية للمنشآت، والخوف من فقدان الوظيفة، والصعوبات المالية الشخصية. وقد بينت أن الغش يأخذ عدة اشكال، ولكنه في النهاية يؤدي لنفس النتيجة الا وهي النقص أو الزيادة غير السليمة في حقوق الملكية ، واعتبرت الدراسة أن المدققين الداخليين هم الطرف الاهم في محاربة الغش. فبمقدور المدققين الداخليين تحديد التهديدات الرئيسية في المنشأة، وتقييم الاجراءات الرقابية لمنع حدوث الغش، والتأكد من فعالية هذه الإجراءات الرقابية في اكتشاف الغش عند حدوثه. وكذلك بإمكان المدققين الداخليين اتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية لحماية المنشآت وتخفيض خسائرها بعد حدوث الغش.

ودعت دراسة Chad Albrecht; Conan C Albrecht عام ٢٠٠٨م إلى الاستفادة من الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتعلم منها، بدلا من الوقوع في نفس الأخطاء، وبينت ان الغش أدى إلى إفلاس العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة WorldCom, Enron, Texaco وغيرها من الشركات، كما أوضحت الدراسة سبب ارتكاب الغش من خلال توضيح مثلث الغش والمتمثل في: الضغوط والفرص والتبريرات. وقد أرجعت الدراسة عدم اكتشاف الغش إلى نقص المعرفة أو التعليم وكذلك بسبب تعقد البيئة التي يعمل فيها المراجع الداخلي، ونقص مستوى القيم الأخلاقية والقيم البيئية.

٢-١-٢ دراسات اعتبرت الغش ممارسة للمحاسبة الابتكارية:

فقد تناولت دراسة Naser:1993 اتجاهات المراجعين نحو المحاسبة الابتكارية في المملكة المتحدة وانتهت إلي أن ٩١ % منهم يرون أن هذه المشكلة لن تحل أبدا، وإن كان هناك ٦٤ % يرون عدم مشروعيتها ، واقترحت دراسة Emery : 1994 نظاما محاسبيا لتطبيقه في نيوزيلاندا ، وذلك لبيان أثر هذا النظام علي الحد من ممارسة المحاسبة الابتكارية ، وتم استطلاع آراء مراجعي المكاتب الستة الكبار فتبين أن هناك انخفاضا كبيرا في ممارسة المحاسبة الابتكارية ، حيث يرى ٩٣ % منهم أنها لم تعد مشكلة ، واستطلعت دراسة Merchant and Rockness : 1994 آراء المحاسبين في انجلترا في أساليب المحاسبة الابتكارية ، وأي الأساليب أكثر انتقادا هل هو التلاعب في القواعد المحاسبية أم التلاعب في الصفقات ، وتوصلت الدراسة إلي أن المحاسبين كانوا أكثر انتقادا للتلاعب في القواعد المحاسبية ، وذلك لأنهم يعتبرون ذلك من أخلاقيات المهنة ، أما التلاعب في الصفقات فيعد عملا إداريا أكثر منه محاسبيا ، واعتبرت دراسة Leung and Cooper : 1995 أن المحاسبة الابتكارية تعتبر قضية أخلاقية ، وقد يترتب عليها الكثير من الخداع ووصفتها بأنها احتيال وتضليل ، وتم استطلاع آراء المحاسبين ووجد أن ٥٢ % يرون أن سبب المحاسبة الابتكارية هو تعارض المصالح ، ويرى ٥٠ % أن السبب هو رغبة العميل ، ويري ٤٩ % أن السبب في اللجوء للمحاسبة الابتكارية هو الرغبة في التهرب من الضرائب ،وبينت دراسة Marquardt and Wiedman عام2004 : اختلاف ممارسات المحاسبة الابتكارية حسب الأهداف التي ترغب الادارة في تحقيقها ، ويتم المفاضلة بين الاساليب علي هذا الاساس ، فإذا كانت ترغب في زيادة أسعار الأسهم تلجا الي زيادة الأرباح ، والعكس صحيح.

وفي دراسة Fisher and Rosernsewing : 1995 تم استطلاع آراء المحاسبين الدارسين في برنامج MBA والمحاسبين الممارسين للمهنة ، وتبين أن الدارسين يعطون اهتماما أكبر للمحاسبة الابتكارية المترتبة علي التلاعب في الصفقات ، في حين يركز المحاسبون اهتمامهم علي المحاسبة الابتكارية المترتبة على إساءة استعمال القواعد المحاسبية ، وبينت دراسة Baldo : 1995 الآثار المترتبة علي التصدي لأساليب المحاسبة الابتكارية ومعارضة الإدارة ، وتوصلت إلي أنه لا توجد حماية كافية للمحاسبين الذين يرغبون في مواجهة المحاسبة الابتكارية ، ومنهم من ترك وظيفته بسبب مواقفه تجاه المحاسبة الابتكارية.

ولذلك أصبحت المحاسبة الابتكارية مشكلة تواجه الفكر المحاسبي, ومن الدراسات التي أشارت إلي ذلك دراسة Amat and Bloke : 1996 التي تناولت مدى مشروعية المحاسبة الابتكارية ، وأظهرت أن المشكلة التي تواجه الفكر المحاسبي حاليا هي أن هناك ٣٦% من المراجعين في المملكة المتحدة ، و كذلك ٣١% في أسبانيا يرون أن المحاسبة الابتكارية أداة شرعية ، الأمر الذي أدي إلي شعور العديد من المحاسبين بأن هذه المشكلة لن تحل أبدا ، أما دراسة عسيري : ١٩٩٦ فقد تناولت مدى ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية من خلال استقراء آراء المراجعين في مدينة جدة ، وتوصلت إلي ان الشركات السعودية مارست أساليب المحاسبة الابتكارية سواء كانت شركات عامة أو خاصة ، وأن المراجعين لديهم القدرة علي اكتشاف هذه الممارسات.

وللحد من هذه المشكلة اقترحت دراسة Rahman and Perera : 1997 أن يتم تطوير المعايير المحاسبية وضرورة التوصل إلي ممارسات عامة مقبولة من كل المحاسبين ، وقد انخفضت المحاسبة الابتكارية بعدها وذلك نظرا لإعادة الهيكلة المالية وتطبيق الممارسات المقبولة قبولا عاما ، وإعداد أقسام فنية خاصة لمواجهتها في مكاتب المحاسبة ، والاستجابة لمتطلبات البورصة ، والحرص علي أخلاقيات المهنة.

٢-١-٣ دراسات تناولت المؤشرات الدالة علي الغش في القوائم المالية:

تناولت هذه الدراسات المؤشرات الدالة على وجود غش في التقارير المالية، ومنها دراسة دراسة Glen D Moyes; C Richard baker عام ٢٠٠٩ التي تناولت بعض العوامل المؤثرة في اكتشاف الغش في التقارير المالية ومنها: عدم كفاية التأهيل العلمي وخاصة المحاسبي، وخبرة المراجع الخارجي، وخبرة المراجع الداخلي، ووجود رخصة للمحاسب القانوني، وتحقيقات المباحث الفيدرالية، والاكتشاف المسبق لمؤشرات الخطر، والاستخدام المسبق لمؤشرات الخطر، واتجاهات المؤتمرات والندوات حول مؤشرات الخطر، والتدريب الداخلي ومؤشرات الخطر، واعتماد الموظفين على مؤشرات الخطر في اكتشاف الغش، وحجم الشركة، وجنس القائم بعملية المراجعة، ومركز ودخل المراجع، وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى تأثير هذه العوامل على اكتشاف الغش .

٣-١-٤ دراسات تناولت دور المراجع في اكتشاف الغش في القوائم المالية:

تناولت هذه الدراسات موقف المراجعين من الغش أو ما يسمي بإدارة الأرباح ، وتوصلت دراسة Scot, B. Jacobson and Pitman "Auditors and Earnings Management 2005 إلي أن الإدارة تلجأ إلي إدارة الأرباح مبررة ذلك بأنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري ، كما أنها

لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كما أن ذلك يدخل في سلطتها . وأوضحت دراسة سمير عيسى : ٢٠٠٨ أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح ، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من اهمها وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح ، وتفسير ذلك أن أداء عملية المراجعة بجودة عالية يؤدي إلي اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتي من بينها سلوك إدارة الأرباح مما ينعكس ايجابيا علي جودة القوائم المالية المنشورة ، أما دراسة Joan A Cezair عام ٢٠٠٩م فقد تناولت كيفية قيام المراجع الداخلي بمكافحة الغش بفعالية، حيث ميزت هذه الدراسة بين نوعين من الغش وهما: الغش المهني والغش في القوائم المالية، وانتهت الدراسة إلى ضرورة أن أن يحصل المراجع الداخلي على تأهيل علمي ومهني كافيين للقيام بهذه المهمة.

وركزت دراسة مطر والحلبي : ٢٠٠٩علي دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية وتأثير ذلك علي موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات الأردنية ، وتوصلت إلي أن أساليب المحاسبة الابداعية تؤثر علي مصداقية البيانات المالية ، وأن هذه الأساليب تتبع من قبل مجالس إدارات الشركات العامة الأردنية ، وبينت دراسة Paul Coram; Colin Ferguson عام ٢٠١٠م أهمية المراجع الداخلي في اكتشاف الغش، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود إدارة للمراجعة الداخلية سيكون أفضل من تلك الشركات التي لا يوجد بها مثل هذه الإدارة، والتي تتركز وظيفتها في اكتشاف الغش في تلك المنشآت، وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن المراجعة الداخلية تحسن من القيمة المضافة لنظام الرقابة الداخلي لاكتشاف الغش، وأوصت بضرورة الاحتفاظ بإدارة للمراجعة الداخلية في تلك المنشآت لتكون لتك الوظيفة فعالة.

أما دراسة Nicholas Bahr; Zachary Luman; chad Albercht; Benjamin Blaue عام ٢٠١٠ فقد تناولت التقرير عن الغش في التقارير المالية من وجهة نظر المراجعة الداخلية، كما تناولت التقرير عن ذلك الغش من خلال اللجنة التنظيمية الداعمة (COSO) ويتضمن هذا التقرير ما يلي: العدد الفعلي للأخطاء المكتشفة ، والمؤشرات الدالة على وجود احتيال ، والتأثير الشخصي والإداري على الغش ، وما هية النوع الشائع من أنواع الغش ، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي يلعب دورا هاما في اكتشاف الغش والحماية منه بشرط أن يزيد تدريبه على استخدام الوسائل الفنية في اكتشاف ذلك الغش.

وتناولت دراسة Jeffrey S. Zanzig; Dale L. Flesher عام ٢٠١٠ ، شهادات المراجعين الداخليين من جانب الإدارة وذلك من خلال استقصاء يوضح آرائهم حول الغش من جانب الإدارة، وتبين أن هناك ١٧,٦% من المراجعين الداخليين يوافقون بقوة علي أن الإدارة هي التي تقوم بهذا الغش، وهناك ٢٩,١ % منهم وافق فقط على وجود الغش دون تحديد للمسئول عنه ، بينما يرى ٢٣,٨% منهم انه غير متأكد من من وجود حالات غش إداري، كما لا يوافق على وجود غش إداري حوالي ٢٠,٧% وأخيرا ٨,٨% لا يوافقون على الإطلاق على وجود حالات غش إداري.

وأوضحت دراسة A. Wayne Avellanet عام ٢٠١٠م وسائل الرقابة على الغش، حيث تناولت المقومات اللازمة والتي يحتاجها المراجعون الداخليون لاستخدام تلك الأدوات الرقابية لاكتشاف الغش في القوائم المالية، حيث أوضحت تلك الدراسة الفرص التي قد تتوافر لحدوث الغش وكيفية وقوع الغش. ومن أهم وسائل الغش التي

يتم التركيز عليها تلك المتعلقة بالمبادئ المحاسبية المرتبطة بتحقق الإيراد، والإفصاح ، والتفرقة بين المصروفات الايرادية والمصروفات الرأسمالية، وتبويب الخصوم، والرسملة، ومعالجة حسابات المدينين.

٢-٢ طبيعة الغش في القوائم المالية:

يعتبر الغش والتلاعب والاخطاء من الامور التي تؤثر على عدالة القوائم المالية، إلا هناك فرق بين المصطلحات الثلاثة، حيث تشير الاخطاء الى تحريفات غير متعمدة في إثبات العمليات المالية وبالتالي تؤدي الى تحريفات غير متعمدة في القوائم المالية. وغالبا ما ترجع هذه الاخطاء إما لسهو المحاسبين وعدم انتباههم او لعدم كفائتهم العلمية والعملية. وغالبا ما تكتشف هذه الاخطاء من قبل المراجع الداخلي والخارجي لانها غير متعمدة، وبالتالي فإن مرتكبها لا يحاول إخفاءها.

اما الغش فإنه يرتكب بشكل متعمد intentional تقوم به الإدارة العليا أو الوسطى أو حتى الادارة التنفيذية, مثل ارتكاب الغش بهدف اختلاس الاصول او العهد بمستندات مزورة او مصطنعة. ويعبر التلاعب في القوائم المالية احد صور الغش الذي ترتكبه الادارة العليا بهدف إظهار المركز المالي للمنشأة على غير حقيقته (محمد توفيق محمد: ٢٠٠٦:٢٥).

وهناك العديد من الأسباب التي تجعل المديرين والمحاسبين يلجأ ون إلي الغش في القوائم المالية أو ما يسمي بالمحاسبة الابتكارية ومن هذه الأسباب ما يلي:

١- تمهيد الدخل : ويقصد بتمهيد الدخل هو محاولة تثبيت الدخل السنوي حتى لا يكون متذبذبا من عام لآخر ، وهذا الثبات سوف ينعكس علي ثبات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ، ويتم التمهيد من خلال زيادة الاحتياط وعمل المخصصات في السنوات التي تحققت فيها أرباح ، وتقليل ذلك في السنوات الأخرى التي تحققت فيها خسائر.

٢- تحسين صورة الإدارة: قد ترغب الإدارة في تحسين صورتها ، وذلك من خلال تحسين الدخل في سنوات معينة تحددها ، حتى تظهر بشكل أفضل من الإدارة السابقة ، وقد قام (Dohi : 1996 : 33) بدراسة مسحية علي مديري بنوك الولايات المتحدة ، ووجد أن الخسائر الخاصة بالقروض عادة ما تكون أكبر في السنوات التي يتم فيها تغيير المديرين..

٣- إثبات صدق التنبؤات: تلجأ الإدارة إلي تمهيد الدخل بحيث يتوافق مع التنبؤات الموضوعة وبذلك تكون قد حققت المستهدف ، وحققت وفورات كبيرة للمنشأة ، الأمر الذي يؤكد دقة القائمين بوضع هذه التنبؤات (Healy and Wahlen :2009 : 13) .

٤- تحسين الأداء المالي للمنشأة: تلجأ الإدارة للمحاسبة الابتكارية إذا كانت ترغب في تحسين صورتها أمام مؤسسات التمويل ، حيث تساعد المحاسبة الابتكارية في إظهار المنشأة علي أنها في مخاطر أقل إذا ما قورنت بالأعوام السابقة.

٥- التأثير علي القرارات الحكومية: هناك بعض الشركات العاملة في مجال الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه تخضع لسلطة الحكومة التي تحدد أسعار هذه الخدمات أو تحدد الحد الأقصى لسعرها ، ولو أظهرت هذه الشركات أرباحا عالية فسوف تقوم الحكومة بتخفيض أسعار خدماتها ، وبالتالي تلجأ هذه الشركات إلي اختيار الطرق المحاسبية التي تساعدها في تخفيض الأرباح الواردة في تقاريرها المالية .

٦- زيادة مكافآت المديرين: أحيانا يكون هناك ارتباط بين مقدار المكافآت التي يحصل عليها المديرون والأرباح المحققة ، وبالتالي يعمل هؤلاء المديرون علي التأثير على المحاسبين لاختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلي زيادة الأرباح وزيادة مكافآتهم التي عادة ما تكون في شكل نسبة مئوية من الربح ، فإذا كانت هناك حدود قصوى ودنيا للأرباح التي تحسب علي أساسها المكافآت فإن سلوك هؤلاء المديرون سيكون كالآتي(Amat and Others : 1999 : 20):

ا- إذا كان مبلغ الربح يقع بين الحدين الأقصى والأدنى فإن المديرين سيختارون الطرق المحاسبية التي تجعل الربح قريبا من الحد الأقصى.

ب-إذا كان الربح أقل من الحد الأدنى فسوف يختارون الطرق المحاسبية التي تجعل الربح يصل إلي ذلك الحد.

ج-أما إذا كان الربح أعلي من الحد الأقصى فسوف يختارون الطرق المحاسبية التي تخفض الربح حتي يصل للحد الأقصى.

٧-زيادة المنفعة المترتبة على عقود المشاركة في الأرباح:

قد يتم التعاقد مع إحدى الشركات لإدارة مرفق ما من مرافق الشركة مقابل حصة معينة أو نسبة مئوية من أرباح المرفق ، في هذه الحالة قد يلجأ محاسبو الشركة المؤجرة إلي الأساليب التي تقلل من الأرباح ، وعلي العكس قد يلجأ محاسبو المستأجر إلي الطرق التي تزيد من الأرباح ، ولذلك لن تحل هذه المشكلة إلا إذا تم الاتفاق علي مبلغ ثابت نظير الإدارة بغض النظر عن نتيجة الأعمال.

٨-التهرب من الضرائب: تعد الضرائب أحد العوامل المؤثرة في اللجوء إلي أساليب المحاسبة الابتكارية ، وخاصة إذا كانت هذه الضرائب مرتبطة بنسبة من صافي الدخل.

وقد بين معيار المراجعة الدولي الخاص بالخطأ والغش أن مصطلح الغش ربما يشير إلي فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر من الإدارة أو من الموظفين وينتج عنه تحريف في البيانات المالية ، وربما يتضمن الغش أيضا ما يلي(الفقرة ٣):

١- التلاعب أو التزييف أو التعديل في السجلات المحاسبية.

٢- اختلاس الأصول.

٣- طمس أو حذف تأثير المعاملات المالية من الدفاتر أو السجلات.

٤- تسجيل معاملات وهمية.

٥- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

ويشير معيار المراجعة الدولي الخاص بالخطأ والغش إلي أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يجب أن تزيد من شكوك المراجع حول إمكانية قيام الإدارة بالغش مثل:

١- سيطرة شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص علي الإدارة.

٢- تعقد الهيكل التنظيمي للمنشأة.

٣- التباطؤ في تصحيح نقاط الضعف الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية.

٤- زيادة معدل دوران العاملين.

٥- وجود نقص واضح في موظفي إدارة الحسابات.

٦- التغيير السريع والمستمر للمدققين والمستشارين.

وقد عرف مشروع معايير المراجعة الداخلية السعودي الغش بأنه أي تصرف غير قانو ني يتصف بالخداع ، أو إخفاء الحقائق ، أو خيانةالأمانة ، وذلك بغرض الحصول على أموال أو ممتلكات،أو خدمات، أوتجنب دفع مبالغ، أو لتأمين مصالح شخصية أو مصالح في مجال العمل(الفقرة ١٤٧).

وتتشابه أشكال الغش والتلاعب في كونها امورا غير مرغوب فيها وانها متعمدة وانه يوجد دافع لارتكابها. ويعرف الغش بأنه عملية مكر وخداع تنتج بسبب الثقة المسبقة بالقائم بالغش والذي يرتكبه بهدف الحصول على منافع ومزايا عادة ما تكون مالية. (Chad Albrecht: 2008; 22), كما عرفه معيار الغش الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين بأنه: تصرف متعمد من قبل فرد أو اكثر من الموظفين او الادارة او طرف ثالث بغرض تحقيق منافع مباشرة او غير مباشرة من خلال تضمين القوائم المالية عبارات او بيانات او معلومات غير صحيحة ذات اهمية نسبية او من خلال عدم تضمين تلك القوائم بيانات او معلومات او مبالغ ذات اهمية نسبية, الأمر الذي يؤدي الى ان تكون تلك القوائم مضللة(الهيئة السعودية للمحاسبين: معيار مسئولية المراجه تجاه الغش عند مراجعة القوائم المالية: الفقرة ١٠٤).

ويحدث الغش بشكل عام في ظل تواجد الظروف التالية(الهيئة السعودية للمحاسبين: المرجع السابق فقرة ١٠٧):

أ_ الضغوط: بمعنى يتوافر للإدارة او الموظفين الآخرين دوافع لارتكاب الغش او ان يتعرضوا لضغوط تكون سببا في حدوث الغش.

ب- الفرص: وتعني وجود مناخ ملائم يوفر ويهيء الفرصة لارتكاب الغش، ومثال ذلك عدم وجود أية إجراءات رقابية، او وجود إجراءات رقابية غير فعالة، أو قدرة الادارة على تخطي تلك الاجراءات.

ج-التبريرات: وتعني قدرة مرتكبي الغش على تبرير تصرفاتهم الاحتيالية.

وتشير الظروف السابقة الى ما يسمى بمثلث الاحتيال الذي يأخذ الشكل التالي (Chad Albercht: 2008: 24).

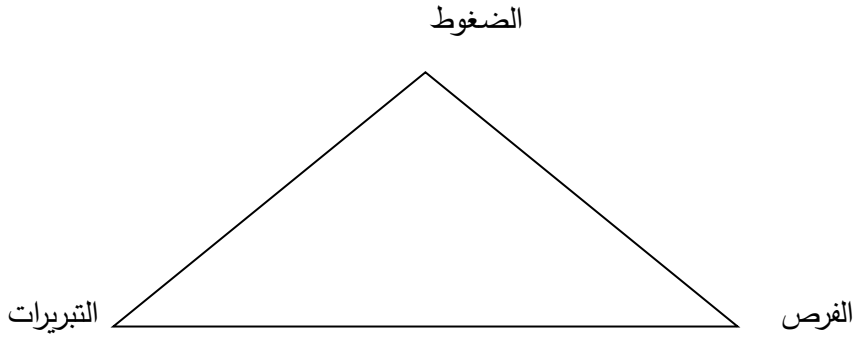

وقد أشار معيار المراجعة الدولي المشار إليه إلي نوعيات معينة من الضغوط قد تكون من أسباب ارتكاب الإدارة للغش ومنها : تدهور حالة القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة ، انخفاض معدل العائد علي رأس المال ، وجود البدائل المحاسبية التي يمكن أن تحسن من الدخل ، الرغبة في دعم سهم الشركة في سوق الأوراق المالية ، الضغوط المالية علي الإدارة ، الضغط علي موظفي الحسابات للإسراع في إعداد البيانات المالية .

وهناك العديد من الاشارات التحذيرية التي يمكن ان تعطي المراجع انطباعا باحتمال وجود تلاعب او غش في التقارير المالية (السلمان: ٢٠١١:٣٣٩) ومنها ما يلي: نمو سريع او تحقيق أرباح غير عادية، لا سيما عند المقارنة بالشركات الاخرى في نفس الصناعة ، زيادة غير عادية في هامش الربح الاجمالي ، زيادة غير عادية في المبيعات ، تكرارا التدفقات النقدية التشغيلية السلبية ، معاملات كبيرة مع أطراف ذوي علاقة ، معاملات كبيرة قرب نهاية السنة المالية ، نمو غير عادي في معدل دوران المدينين ، نمو غير عادي في معدل دوران المخزون ، انخفاض غير عادي في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ، تغيير غير عادي في العلاقة بين الاصول الثابتة والاستهلاك ، انخفاض غير عادي في معدل دوران الدائنين.

وهناك مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها المنظمات المهنية و بورصات الأوراق المالية للحد من المحاسبة الابتكارية ، فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مجموعة من المعايير من أهمها:المعيار رقم (٥٧) (مراجعة التقديرات المحاسبية) والمعيار رقم (٨٢) (اكتشاف التلاعب عند مراجعة القوائم المالية) و (٨٩) (مراجعة التسويات المحاسبية) ورقم (٩٠) (الاتصال بلجنة المراجعة) ، كما أصدرت لجنة سوق الأوراق المالية عام ١٩٩٩ ثلاث نشرات هي رقم ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ وكلها تهدف إلي الحد من المحاسبة الابتكارية(سمير عيسى : ٢٠٠٨ : ١).

٢-٣ سبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش:

هناك مجموعة من الوسائل التي يري الباحثون أنها تكفل نجاح المراجع الداخلي في اكتشاف الغش والحد منه ، ومن هذه الوسائل الإلتزام بمجموعة من معايير المراجعة الداخلية السعودية ومن أهمها من منظور الباحيثين: معيار الاستقلال التنظيمي ، ومعيار الموضوعية ، ومعيارالتأهيل المهني للمراجع الداخلي ، ومعيار العناية

المهنية ، بالإضافة إلي ضرورة الإعتماد علي مجموعة من الأساليب والنسب المالية المساعدة في اكتشاف الغش ، وسوف نتناول هذه السبل علي النحو التالي:

أولا: معيار الاستقلال التنظيمي:

حدد هذا المعيار المتطلبات التي يجب توافرها في الوضع التنظيمي لإدارة أو قسم المراجعة الداخلية في المنشأة وهي(الفقرات ١٥١ – ١٦٤):

١- أن تكون إدارة أو قسم المراجعة الداخلية في مستوى إداري يسمح بالقيام بالمسئولية باستقلال تام عن الإدارات الأحرى للمنشأة.

٢- عدم التعرض لضغوط أثناء عملية المراجعة أو عند تبليغ نتائجها .

٣- أن يكون الاتصال مباشرة بمجلس الإدارة.

٤- أن يكون عزل وتعيين المراجعين الداخليين بقرار من مجلس الإدارة.

٥- التوصيف الواضح والمكتوب لمهام إدارة المراجعة الداخلية.

ويرى الباحثون أن يكون العزل والتعيين بقرار من لجنة المراجعة في المنشأة خوفا من تعرض المراجع الداخلي لضغوط من مجلس الإدارة ذاته.

ثانيا: معيار الموضوعية:

ويهدف هذا المعيار إلي تحديد المتطلبات الواجب توافرها في المراجع الداخلي لضمان موضوعيته أثناء أداء عمله ومن هذه المتطلبات ما يلي(الفقرات ١٦٥ – ١٧٣):

١- عدم التأثر بآراء الآخرين.

٢- عدم تقديم أية تنازلات تؤثر علي جودة العمل.

٣- تغيير توزيع المراجعين علي العمليات بصفة دورية.

٤- عدم مراجعة الأنشطة التي كان يقوم بها موظف إدارة المراجعة الداخلية قبل انتقاله إليها بواسطة نفس الموظف.

٥- قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية من حين لآخر بالتأكد من موضوعية العمل الذي تم.

ثالثا: معيار العناية المهنية:

ويبين هذا المعيار العناية المهنية التي يجب أن يبذلها المراجع الداخلي لإخلاء مسئوليته ، ولذلك فإن عليه أن يأخذ في الاعتبار ما يلي(فقرة ١٨٦):

١- نطاق العمل اللازم لتحقيق أهداف المراجعة.

٢- الأهمية النسبية للأمور التي سوف تطبق عليها اجراءات المراجعة .

٣- مدى كفاية وفاعلية اجراءات إدارة المخاطر للإجراءات الرقابية.

٤- احتمال وقوع أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.

٥- تكلفة العملية مقارنة بالعائد منها.

وعند القيام بعمليات مراجعة، فإن مسئوليات المراجع الداخلي لاكتشاف الغش تتضمن(الفقرة ١٨٩):

١- أن تكون لديه المعرفة الكافية بالغش بحيث تمكنه من تحديد المؤشرات التي قد تشير إلى ارتكاب غش .

٢- أن يكون متيقظًا للفرص التي قد تسمح بارتكاب الغش مثل نقاط الضعف في الأنظمة الرقابية.

٣- تقويم المؤشرات المتعلقة باحتمال ارتكاب الغش وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراءات إضافية أو ما إذا كان يجب التوصية بإجراء عملية تقصٍّ للغش.

٤- ابلاغ المسئول عن إدارة أو قسم المراجعة الداخلية عن أي حالات غش محتملة مدعومة بأدلة مؤيدة لهذا الاحتمال وعلى المسئول عن إدارة و قسم المراجعة الداخلية بدوره تقويم الحالة و إبلاغ السلطات الملائمة داخل المنشأة.

ويري الباحثون أنه بالإضافة إلي ما سبق فإن العناية المهنية الواجبة تتطلب تمسك المراجع الداخلي بمجموعة من الخطوات التي حددها معيار المسئولية عن الغش المشار إليه من خلال مراعاة ما يلي: ضرورة ممارسة نزعة الشك المهنية ، المناقشة بين أفراد فريق عملية المراجعة فيما يتعلق بمخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش ، الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش ، الاستفسار من الادارة المختصة داخل المنشأة حول مخاطر وجود غش ، النظر في نتائج الاجراءات التحليلية التي تم القيام بها عند تخطيط عملية المراجعة ، النظر في العوامل المسببة لمخاطر ارتكاب الغش ، النظر في المعلومات الاخرى المفيدة في تحديد مخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش ، الافتراض يان الاعتراف غير السليم بالايراد من مخاطر الغش ، النظر في مخاطر تخطي الادارة للإجراءات الرقابية ، تقويم ادلة المراجعة حيث يمكن الوقوف على امور او ظروف خلال العمل الميداني تؤيد الحكم المتعلق بتقدير المخاطر ومن أمثلة ذلك:

أ_ وجود فروقات في السجلات المحاسبية.

ب- أدلة إثبات متناقضة او مفقودة

ج- وجود مشاكل او علاقات غير عادية بين المراجع والادارة

رابعا: معيار التأهيل المهني للمراجع الداخلي:

حدد مشروع معيار مسئولية المراجع الداخلي عن اكتشاف الغش التأهيل المهني اللازم للمراجع الداخلي فيما يلي:

١- يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين المعرفة، والمهارات ، والتدريب وغيرها من عناصر التأهيل الضرورية للقيام بالعمليات التي يكلفون بها .وتتمثل المعرفة والمهارات الأساسية في الآتي:

أ- المهارة في تطبيق معايير وإجراءات وأساليب المراجعة الداخلية.

ب- المهارة في المحاسبة والمراجعة .

ج- فهم مبادئ الإ دارة .

د- إدراك المبادئ الأساسية لفروع مختلفة للمعرفة مثل المحاسبة،الاقتصاد، نظام الشركات، التمويل، الأساليب الكمية، وأنظمةالمعلومات، والقانون التجاري.

٢- يجب أن تكون لدى المراجعين الداخليين المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات الغش.

٣- يجب أن تكون لدى المراجعين الداخليين معرفة عامة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب المراجعة التي تعتمد على تكنولوجيا.

٤- يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين الخبرة في التعامل مع الأفراد، والقدرة على تحقيق الاتصال مع الجهات ا لمختلفة بفعالية وهذا يتطلب أن يفهم المراجعون الداخليون العلاقات الإنسانية وأن يحتفظوا بعلاقات طيبة مع الجهات التي يقومون بمراجعتها، وأن تكون لديهم المهارة في الاتصال الشفوي والكتابي بحيث يمكنهم توصيل أمور مثل أهداف المراجعة، والتحليل، والتقويم، والنتائج، والتوصيات إلى الجهة المقصودة بوضوح وسهولة.

٥- يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم وقدراتهم المهنية والفنية من خلال التطوير والتعليم المستمر ، والتعرف على التطورات والمتغيرات الحديثة في معايير المراجعة الداخلية و إجراءاتها وأساليبها، ويمكن تحقيق ذلك بالاشتراك في برامج التدريب والأبحاث المتخصصة، ومن خلال حضور المؤتمرات، و الحلقات الدراسية في الجامعات، والاشتراك في جمعيات لها علاقة بالمهنة ولحصول على نشرات لها علاقة بالمحاسبة ، والمراجعة ، والمراجعة الداخلية.

خامسا: النماذج المساعدة في اكتشاف الغش:

هناك العديد من الدراسات التي توصلت الى مجموعة من النماذج او النسب التي يمكن للمراجع الاعتماد عليها لاكتشاف الغش والاحتيال ومنها(السلمان : ٢٠١١:٣٣٩):

١- نموذج او مؤشر Beneish):

ويتكون هذا المؤشر من ثمان متغيرات مرجحة على النحو التالي:-

M= 4.84 + 0.92*DSR1 + 0.528 * GM1 + 0.404 AQ1 + 0.892 SG1 + 0.511 * DEP1 – 0.172 * SOA1 + 4.679 * TATA – 0.327 *LVG1

حيث:

DSR1 = مؤشر طول فترة التحصيل

GM1 = مؤشر هامش الربح الاجمالي

AQ1 = مؤشر جودة الاصول

SG1 = مؤشر نمو المبيعات

DEP1 = مؤشر الاستهلاك

SGA1 = مؤشر المصروفات البيعية والادارية

TATA = مؤشر اجمالي الاستحقاقات الى اجمالي الاصول

وإذا كانت النتيجة النهائية لمؤشر M اكبر من 2.22 فهذا يشير الى وجود احتمال قوي بان الشركة قد تلاعبت في الارباح، اما إذا كان اقل من 2.22 فهذا يشير الى وجود احتمال قوي بان الشركة لم تتلاعب في الارباح.

وفيما يلي بيان لكيفية احتساب المؤشرات التي يتضمنها النموذج:

مؤشر طول فترة التحصيل: = (مدينو السنة الحالية ÷ مبيعات السنة الحالية) ـــــ (مدينوالسنة السابقة ÷ مبيعات السنة السابقة)

ويقيس هذا المؤشر نسبة المدينين الى المبيعات في فترتين متتاليتين، حيث ان الزيادة الكبيرة في المؤشر قد توحي بأن هناك مبالغة في حسابات المدينين والمبيعات من اجل زيادة الارباح.

مؤشر هامش الربح الاجمالي: = هامش الربح الاجمالي في السنة السابقة ـــــ هامش الربح الاجمالي في السنة الحالية

وينبه هذ المؤشر عند انخفاضه على وجود احتمال قوي لأن تقوم الادارة بالتلاعب في الارباح لخلق ارباح مصطنعة او خفض الخسائر.

مؤشر جودة الاصول = ١- (المتداولة للسنة الحالية + الثابتة للسنة الحالية) ÷ إجمالي السنة الحالية

١- (المتداولة للسنة السابقة + الثابتة للسنة السابقة) ÷ إجمالي السنة السابقة

وتشير الزيادة في هذا المؤشر الى ميل إدارة الشركة للاستفادة من التكاليف حيث يتم رسملتها بدلا من اعتبارها مصروفات وهذا سيؤدي الى زيادة الارباح.

مؤشر نمو المبيعات = مبيعات السنة الحالية / مبيعات السنة السابقة

ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى وجود احتمال بأن تكون الشركة قد اضافت مبيعات وهمية الى مبيعات السنة الحالية، مع ملاحظة ان مؤشر نمو المبيعات ليس بالضرورة اشارة الى وجود تلاعب وإنما قد تكون فقط علامة تحذير.

مؤشر إجمالي الاستحقاقات الى إجمالي الاصول = [التغير في حسابات راس المال العامل – التغير في النقدية – الاستهلاك] / إجمالي الاصول

وتشير الزيادة في هذا المؤشر الى وجود احتمال للتلاعب في الارباح.

مؤشر الاستهلاك = معدل الاستهلاك في السنة السابقة / معدل الاستهلاك في السنة الحالية

ويشير هذا المؤشر الى مدى قيام الشركة بالتلاعب في معدلات الاستهلاك، فعندما يكون هذا المؤشر اكبر من واحد صحيح فإن هذا يشير الى ان استهلاك الاصول الثابتة يتم بمعدل ابطأ وان الشركة قد طبقت اسلوب تخفيض للاستهلاك من اجل زيادة الارباح.

إجمالي الخصوم في السنة الحالية

مؤشر الرافعة = ـــــ

إجمالي الخصوم في السنة السابقة

وتشير الزيادة في هذا المؤشر الى زيادة مخاطر عدم السداد من جانب الشركة مما يجبرها على التلاعب في الارباح.

٢ – مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلي الدخل:

ويبين هذا المؤشر ذلك الدخل الذي ليس له مردود نقدي ، ويجب أن يكون هذا المؤشر ثابتا من فترة إلي أخرى وان لا يقل عن الواحد الصحيح ، وانخفاض هذا المؤشر يدل علي نمو الدخل بمعدل أسرع من التدفق النقدي التشغيلي واستخدام ممارسات احتيالية لرفع الدخل ، والعكس صحيح .

ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية(أحمد عام ٢٠٠٨) و(علام حمدان ٢٠١٠):

التدفق النقدي المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة

مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلي الدخل ـــــــ

الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة للشركة

ويتم تقدير التدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل بالاسترشاد بالشكل رقم (١) التالي:

شكل (١)
مخطط تقدير التدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل

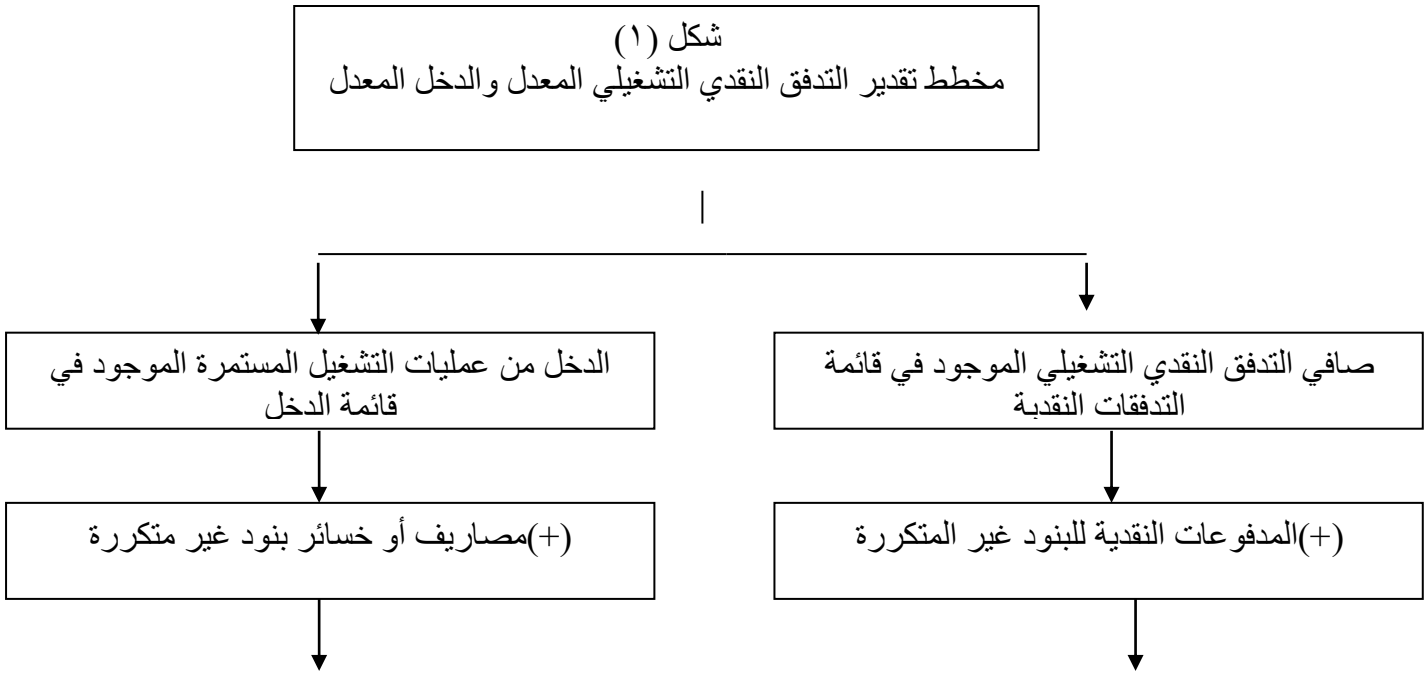

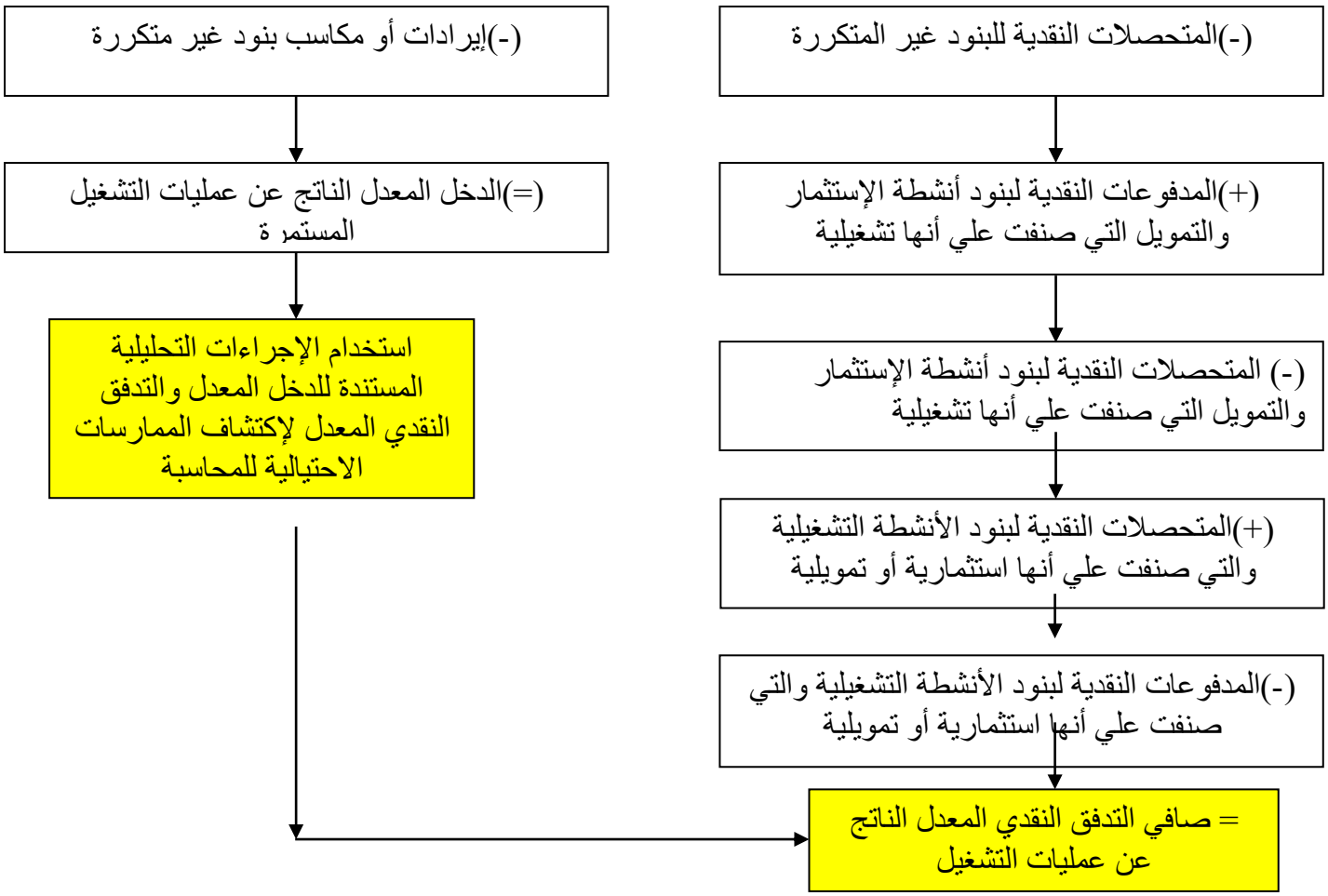

٣- هامش النقدية الزائدة (المفرطة):

ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات فعالية في اكتشاف وجود ممارسة للمحاسبة الاحتيالية أو الإبتكارية ،

ويتم قياسه باستخدام المعادلة التالية:

التدفق النقدي التشغيلي المعدل للشركة – الدخل المعدل للشركة

هامش النقدية الزائدة ــــــــ

الإيرادات

وهناك ثلاثة حالات لهذا المؤشر(أحمد : ٢٠٠٨):

الحالة الأولي: ثبات هامش النقدية الزائدة : وهذا يعني أن المكاسب تتحقق وتظهر في شكل تدفق نقدي تشغيلي أي أن التدفق التشغيلي يتم الحصول عليه من خلال دخل تشغيلي مما يشير إلي عدم وجود ممارسات محاسبية احتيالية.

الحالة الثانية: انخفاض هامش النقدية الزائدة: وهذا يعني زيادة الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة ويصبح أكبر من التدفق النقدي التشغيلي المعدل ، مما يدل علي وجود ممارسات محاسبية احتيالية لزيادة الدخل.

الحالة الثالثة : ارتفاع هامش النقدية الزائدة: وهذا يعني زيادة معدل نمو التدفق النقدي التشغيلي بمعدل أسرع من معدل نمو الدخل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة وهذا يدل علي وجود ممارسة محاسبية احتيالية لتخفيض الدخل.

٣- منهجية الدراسة

سوف يعتمد البحث أساسا على المنهج الوصفي للحصول على المعلومات المتعلقة بسبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش في القوائم المالية في المنشآت السعودية وذلك بالاستعانة بالمنهج المسحي في تجميع تلك البيانات والمعلومات سواء من خلال مراجعة الدراسات السابقة في مجال المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة والواردة في الكتب والدوريات والأبحاث المختلفة أو من خلال قائمة الاستقصاء التي سوف توزع علي هذه الشركات والتي سوف يتم فيما بعد تحليلها وتفسيرها والخروج بالاستنتاجات اللازمة.

وانطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه المراجع الداخلي في الحد من الغش في القوائم المالية للشركات والمنشآت فكان لابد من استطلاع آرائهم لبيان مدى توافر سبل تطوير دور المراجع الداخلي والتي تزيد من فعاليته في مكافحة الغش في القوائم المالية مثل مدى توافر معيار الاستقلال التنظيمي ، ومعيار الموضوعية ، ومعيار العناية المهنية ، ومعيارالتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين وكذلك مدى تأثرهم بالقيم الأخلاقية في محاربة الغش ، بالاضافة الي اي مقترحات أخري في هذا الشأن ، ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودي في القطاعات المختلفة وبلغ عددها ١٤٥ شركة(طبقا لموقع تداول الالكتروني) وتم ارسال استبانات لها جميعا وفيما يلي جدول يوضح المرسل والمستلم من هذه الاستبانات :

جدول رقم (١) المنشآت التي تمثل مجتمع الدراسة

م	القطاع	عدد الاستبانات المرسلة	عدد الاستبانات المستلمة
١	المصارف والخدمات المالية	١١	٨
٢	الصناعات البتروكيماوية	١٤	١٠
٣	الاسمنت	٩	٧

٤	التجزئة	٩	٦
٥	الخدمة والمرافق للطاقة	٢	١
٦	الغذائية والصناعات الزراعة	١٥	١٢
٧	المعلومات وتقنية الاتصالات	٥	٣
٨	التأمين	٣١	٢٥
٩	المتعدد الاستثمار شركات	٧	٤
١٠	الصناعي الاستثمار	١٣	٨
١١	والبناء التشييد	١٥	٩
١٢	العقاري التطوير	٨	٥
١٣	النقل	٤	٣
١٤	والسياحة الفنادق	٢	٢
١٥	الاعلام والنشر	٢	–
اجمالي		١٤٥	١٠٣

٤- أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدة أساليب إحصائية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للتعرف على خصائص عينة الدراسة وللتعرف على مدى توافر سبل تطوير دور المراجع الداخلي والتي تزيد من فعاليته في مكافحة الغش في القوائم المالية مثل مدى توافر معيار الاستقلال التنظيمي ، ومعيار الموضوعية ، ومعيار العناية المهنية ، ومعيارالتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين وكذلك مدى تأثرهم بالقيم الأخلاقية في محاربة الغش ، بالاضافة الي اي مقترحات أخري في هذا الشأن ، كما تم استخدام CHI – SQUARE لتحديد معنوية الفروق بين الإجابات المختلفة ، كما تم استخدام اختبار الصدق والثبات Cronbach Alpha والذي بلغ ٨٣,٨ % مما يدعم الثقة في بيانات الاستبيان.

٤-١ خصائص عينة الدراسة:

٤-١-١ توزيع العينة حسب القطاعات:

يبين الجدول التالي توزيع العينة حسب القطاع الاقتصادي الذي تتبعه شركات العينة حيث يبين عدد الشركات التي تم اختيارها من كل قطاع وكذلك النسبة المئوية للعدد الذي تم اختياره علي النحو التالي:

جدول رقم (٢) وزيع العينة طبقا للقطاعات الاقتصادية

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة %
١	المصارف والخدمات المالية	٨	7.8
٢	البتروكيماوية والصناعات	١٠	9.7
٣	الاسمنت	٧	6.8
٤	المجزئة	٦	5.8
٥	الخدمية والمرافق الطاقة	١	1.0
٦	الغذائية والصناعات الزراعة	١٢	11.7
٧	المعلومات وتقنية الاتصالات	٣	2.9
٨	التأمين	٢٥	24.3
٩	المتعدد الاستثمار شركات	٤	3.9
١٠	الصناعي الاستثمار	٨	7.8
١١	والبناء التشييد	٩	8.7
١٢	العقاري التطوير	٥	4.9
١٣	النقل	٣	2.9
١٤	والسياحة الفنادق	٢	1.9
	الاجمالي	١٠٣	100.0

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن الشركات التابعة لقطاع التأمين عددها ٢٥ شركة وتمثل ٢٤,٣ % من حجم العينة المختارة ، يليها قطاع الزراعة والصناعات الغذائية ١٢ شركة تمثل ١١,٧% من شركات العينة ، ثم الصناعات البتوكياوية والتي بلغ عددها ١٠ شركات بنسبة ٩,٧% ، وقطاع التشييد والبناء ٩ شركات تمثل ٨,٧% ، أما باقي القطاعات فقد تراوحت نسبة الشركات التي تم اختيارها منها مابين ١% و ٧,٨ % ، وقد روعي في عدد الشركات المختارة أن تكون متناسبة مع عدد الشركات في كل قطاع بقدر الامكان حتي تكون العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا صحيحا .

٤-١-٢- توزيع العينة حسب الوظيفة:

ويبين الجدول رقم (٣) توزيع العينة طبقا للوظائف الخاصة بالقائمين بالاجابة علي الاستبيان ، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٣) توزيع العينة طبقا للوظيفة

م	الوظيفة	العدد	النسبة %
١	مدير عام التدقيق الداخلي	6	5.8
٢	مدير إدارة التدقيق الداخلي	8	7.8
٣	رئيس قسم التدقيق الداخلي	12	11.7
٤	مدقق داخلي أول	15	14.6
٥	مدقق داخلي	34	32.9
٦	أخري	28	27.2
	الاجمالي	103	100

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن القائمين بالإجابة علي الاستبيان عبارة عن مدققين داخليين ونسبتهم ٣٢,٩ % ، ومدققين داخليين أول ونسبتهم ١٤,٦% ، ورؤساء لأقسام التدقيق ونسبتهم ١١,٧% ، بالإضافة إلي مديري العموم ومديري إدارات التدقيق الداخلي وبلغت نسبتهم ٥,٨% ، ٧,٨% علي التوالي ، وهناك وظائف أخري يقوم شاغلوها بوظيفة المدقق الداخلي مثل المدير المالي أو رؤساء الحسابات وهؤلاء بلغت نسبتهم ٢٧,٢% من إجمالي العينة ، لكن الوظائف جميعها تعمل في مجال التدقيق الداخلي الأمر الذي يمكن معه الاطمئنان إلي إجاباتهم .

٤-١-٣ توزيع العينة حسب المؤهل:

يبين الجدول رقم (٣) توزيع العينة حسب المؤهل الحاصل عليه القائم بالمراجعة الداخلية والذي قام بالإجابة علي الاستبيان وذلك علي النحو التالي:

جدول (٣) توزيع العينة طبقا للمؤهل

م	المؤهل	العدد	النسبة %
١	أقل من الجامعي	4	3.9
٢	بكالوريوس	79	76.7
٣	دبلوم عالي	6	5.8
٤	ماجستير	7	6.8
٥	دكتوراه	7	6.8
	الاجمالي	103	100

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن ٧٦,٧ % من العينة حاصلون علي بكالوريوس في المحاسبة الأمر الذي يمكن معه ايضا الاطمئنان الي الاجابات الواردة منهم علي هذا الاستبيان ، وأن إجاباتهم تمثل إلي حد ما واقع مهنة التدقيق الداخلي في المملكة العربية السعودية ، ومنهم ايضا من هم حاصلين علي شهادتي الماجستير والدكتوراه ونسبتهم ٦,٨ % لكل منهما.

٤-١-٤ توزيع العينة حسب سنوات الخبرة:

فيما يلي الجدول رقم (٤) يوضح توزيع العينة طبقا لسنوات الخبرة الخاصة بالمراجعين الداخليين وذلك علي النحو التالي:

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
١	أقل من ٣ سنوات	8	7.8
٢	من ٣ إلي أقل من ٦	25	24.3
٣	من ٦ إلي أقل من ٩	16	15.5
٤	من ٩ إلي أقل من ١٢	16	15.5
٥	١٢ سنة فأكثر	38	36.9
	الاجمالي	103	100

ويتضح من الجدول السابق أن ٢٤,٣% لديهم خبرة من ٣ الي ٦ سنوات ، وأن ١٥,٥ % لديهم خبرة تتراوح بين ٦ و١٢ سنة ، وان ٣٦,٩% من المراجعين الداخليين محل العينة لديهم خبرة تزيد عن ١٢ سنة ، وهي نسب تجعل من الممكن الاعتماد علي هذه الاجابات.

٥- اختبارات الفروض:

٥-١ اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على: " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي" ، ولإختبار هذا الفرض تم طرح مجموعة من الأسئلة علي المراجعين الداخليين الذين شملتهم العينة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٥) نتائج مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمعيارالاستقلال التنظيمي

م	السؤال	نعم		لا	
		تكرارات	**النسبة%**	تكرارات	**النسبة%**
21	هل إدارة أو قسم المراجعة الداخلية في مستوى إداري يسمح بالقيام بالمسئولية باستقلال تام عن الإدارات الأخرى للمنشأة.	٨٣	**٨٠,٦**	٢٠	**١٩,٤**
22	هل تتعرض لضغوط أثناء عملية المراجعة أو عند تبليغ نتائجها .	٢٥	**٢٤,٣**	٧٨	**٧٥,٧**

23	هل لديكم اتصال مباشرة بمجلس الإدارة.	٨٤	٨١,٦	١٩	١٨,٤
24	هل عزل وتعيين المراجعين الداخليين يكون بقرار من مجلس الإدارة.	٨٤	٨١,٦	١٩	١٨,٤
25	هل يوجد توصيف واضح أومكتوب لمهام إدارة المراجعة الداخلية.	٨٣	٨٠,٦	٢٠	١٩,٤
26	هل عزل وتعيين المدقق الداخلي يتم بقرار من لجنة المراجعة في المنشأة	٥٣	**٥١,٥**	٥٠	**٤٨,٥**
٢٧	هل يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية بإبلاغ الادارة بكل الملاحظات التي تم التوصل اليها	١٠٠	**٩٧**	٣	**٣**
٢٨	هل يستجيب المحاسبون لدى الشركة عند طلب تعديل ما ورد بشكل خاطئ في الدفاتر والسجلات	١٠٠	**٩٧**	٣	**٣**
	المتوسط العام	٧٦	٧٣,٨	٢٧	٢٦,٢

ويتضح مما سبق أن ٧٣,٨% من المراجعين الداخليين يتوافر لديهم معيار الاستقلال التنظيمي ، وأن ٢٦,٢ % منهم لا يتوافر لديهم هذا المعيار ، ومع ذلك فإن ٤٨,٥% من المراجعين الداخليين أوضحوا أن تعيين وعزل المراجع الداخلي ما زال في يد إدارة الشركة وهو ما يهدد الاستقلال التنظيمي ، ونظرا لأن نسبة من يتوافر لديهم متطلبات المعيار المذكور تزيد عن ٥٠% فإن ذلك يميل الي رفض الفرض الأول والقائل بعدم توافر متطلبات الاستقلال التنظيمي لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية ، ويتم قبول الفرض البديل وهو توافر متطلبات الاستقلال التنظيمي لدي هؤلاء المراجعين الداخليين.

٥-٢ اختبار الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي"

ولاختبار معنوية الفروق بين الاجابات السابقة طبقا للموقع الوظيفي للمدقق الداخلي ومؤهلاته العلمية وخبرته العملية تم استخدام CHI – SQUARE وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٦) اختبار معنوية الفروق حول متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي

		CHI – SQUARE		
م	السؤال	طبقا للوظيفة	طبقا للمؤهل	طبقا للخبرة
21	هل إدارة أو قسم المراجعة الداخلية في مستوى إداري يسمح بالقيام بالمسئولية	٠,٢٨	٠,٠٨٦	٠,٠٠١

	باستقلال تام عن الإدارات الأحرى للمنشأة.			
22	هل تتعرض لضغوط أثناء عملية المراجعة أو عند تبليغ نتائجها .	٠,٢٤	٠,٠٤٢	٠,٠٠١
23	هل لديكم اتصال مباشرة بمجلس الإدارة.	٠,٠٠١	٠,١٣٢	٠,٠٥٨
24	هل عزل وتعيين المراجعين الداخليين يكون بقرار من مجلس الإدارة.	٠,٢٦٧	٠,٢٩٦	٠,٠٨١
25	هل يوجد توصيف واضح أومكتوب لمهام إدارة المراجعة الداخلية.	٠,١٧٨	٠,١١٠	٠,٠٠٠
26	هل عزل وتعيين المدقق الداخلي يتم بقرار من لجنة المراجعة في المنشأة	٠,٠٠٣	٠,٠١٥	٠,٠٠٠
٢٧	هل يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية بإبلاغ الادارة بكل الملاحظات التي تم التوصل اليها	٠,٠٨٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٢٨	هل يستجيب المحاسبون لدى الشركة عند طلب تعديل ما ورد بشكل خاطئ في الدفاتر والسجلات	٠,٨٠٥	٠,٠٠٢	٠,٧٢٧
	المتوسط العام	٠,٢٣٢	٠,٠٨٥	٠,١٠٩

ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لقيمة CHI-SQUARE يزيد عن ٠,٠٥ مما يعني ان الفروق بين إجابات المراجعين حول متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي هي فروق غير جوهرية ترجع إلي موقعهم الوظيفي أو مؤهلاتهم او الخبرة ماعدا الخلاف حول موقع قسم المراجعة الداخلية والاتصال المباشر بمجلس الادارة ومدى استجابة الشركات للتعديلات المطلوبة من المراجعين الداخليين فالخلاف جوهري يرجع الي اختلاف الوظيفة أو المؤهل أو الخبرة.

ولذلك يقبل الفرض الثاني وهو أنه لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي.

٥-٣ اختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار الموضوعية" ، ولإختبار هذا الفرض تم طرح مجموعة من الأسئلة علي المراجعين الداخليين الذين شملتهم العينة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٧) نتائج مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمعيارالاستقلال التنظيمي

م	السؤال	نعم	لا

		تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %
31	هل رأيك لا يتأثربآراء الآخرين.	٩٢	٨٩,٣	١١	١٠,٧
32	هل تري وجود أية تنازلات تؤثر علي جودة العمل	١٠٠	٩٧,١	٣	٢,٩
33	هل يتم تغيير توزيع المدققين علي العمليات بصفة دورية.	٨١	٧٨,٦	٢٢	٢١,٤
34	هل تم تدقيق الأنشطة التي كان يقوم بها موظف إدارة التدقيق الداخلي قبل انتقاله إليها بواسطة نفس الموظف	٢٩	٢٨,٢	٧٤	٧١,٨
35	هل يقوم مدير إدارة التدقيق الداخلي من حين لآخر بالتأكد من موضوعية العمل الذي تم.	٦٩	٦٧	٣٤	٣٣
	المتوسط العام	٧٤,٢	٧٢	٢٥,٨	٢٨

ويلاحظ أيضا من المتوسط العام لمتطلبات معيار الموضوعية أن ٧٢% أجابوا بتوافر هذه المتطلبات في مقابل ٢٨% أجابوا بعدم توافرها ، مما يجعلنا نميل إلي رفض الفرض الثالث والقائل بعدم توافر متطلبات معيار الموضوعية في بيئة المراجعة الداخلية في المنشآت السعودية ، وميل إلى قبول الفرض البديل وهو توافر متطلبات معيار الموضوعية .

٥-٤ اختبار الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار الموضوعية"

ولاختبار معنوية الفروق بين الاجابات السابقة طبقا للموقع الوظيفي أو المؤهل أو الخبرة الحاصل عليها المدقق الداخلي تم استخدام CHI – SQUARE وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٨) اختبار معنوية الفروق حول متطلبات معيار الموضوعية

		CHI – SQUARE		
م	السؤال	طبقا للوظيفة	طبقا للمؤهل	طبقا للخبرة
31	هل رأيك لا يتأثربآراء الآخرين.	٠,٠٧٠	٠,١٨٩	٠,٠٠٣
32	هل تري وجود أية تنازلات تؤثر علي جودة العمل	٠,١٥٧	٠,٠٠٥	٠,٠٦٠
33	هل يتم تغيير توزيع المدققين علي العمليات بصفة دورية.	٠,٠١٤	٠,٠١٢	٠,٠٠٢

34	هل تم تدقيق الأنشطة التي كان يقوم بها موظف إدارة التدقيق الداخلي قبل انتقاله إليها بواسطة نفس الموظف	٠,٠٣٢	٠,٠٠١	٠,١٠٨
35	هل يقوم مدير إدارة التدقيق الداخلي من حين لآخر بالتأكد من موضوعية العمل الذي تم.	٠,٠٠٩	٠,١٩٦	٠,١٠٦
	المتوسط العام	٠,٥٦	٠,٠٨١	٠,١٩٤

ويتضح من الجدول السابق أن الفروق بين الاجابات حول مدى توافر متطلبات معيار الموضوعية هي فروق غير جوهرية طبقا للوظيفة والمؤهل ولكنها جوهرية طبقا لخبرة المراجعين الداخليين وبالتالي فإننا نرفض الفرض الرابع ونقبل الفرض البديل وهو وجود فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار الموضوعية"

٥-٥ اختبار الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس على " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار العناية المهنية " ، ولإختبار هذا الفرض تم طرح مجموعة من الأسئلة علي المراجعين الداخليين الذين شملتهم العينة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٩) نتائج مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمعيارالعناية المهنية

م	السؤال	نعم		لا	
		تكرارات	النسبة %	تكرارات	النسبة %
٤١	**هل تأخذون في الاعتبار نطاق العمل اللازم لتحقيق أهداف التدقيق.**	٤٤	٤٢,٧	٥٩	٥٧,٣
٤٢	**هل تأخذون في الاعتبارالأهمية النسبية للأمور التي سوف تطبق عليها اجراءات التدقيق**	٩٥	٩٢,٨	٨	٧,٢
٤٣	**هل تأخذون في الاعتبار مدى كفاية وفاعلية اجراءات إدارة المخاطر للإجراءات الرقابية.**	١٠١	٩٨,١	٢	١,٩
٤٤	**هل تأخذون في الاعتباراحتمال وقوع أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.**	٩٨	٩٥,١	٥	٤,٩
٤٥	**تكلفة العملية مقارنة بالعائد منها.**	٧٦	٧٣,٨	٢٧	٢٦,٢
٤٦	**هل لديكم المعرفة الكافية بالغش بحيث تمكنكم من تحديد المؤشرات التي قد تشير إلى ارتكاب غش .**	٨٦	٨٣,٥	١٧	١٦,٥
٤٧	**هل انت متيقظاً للفرص التي قد تسمح بارتكاب الغش مثل نقاط الضعف في الأنظمة الرقابية**	٩٨	٩٥,١	٥	٤,٩
٤٨	**هل يتم تقييم المؤشرات المتعلقة باحتمال ارتكاب الغش وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراءات إضافية أو ما إذا كان يجب التوصية بإجراء عملية تقصٍّ للغش.**	٦٤	٦٢,١	٣٩	٣٧,٩

٤٩	هل يتم إبلاغ المسئول عن إدارة أو قسم التدقيق الداخلي عن أي حالات غش محتملة مدعومة بأدلة مؤيدة لهذا الاحتمال.	٨٦	٨٣,٥	١٧	١٦,٥
٤١٠	هل يقوم المسئول عن إدارة و قسم التدقيق الداخلي بدوره بتقييم حالات الغش المحتملة وإبلاغ السلطات الملائمة داخل المنشأة.	٨٣	٨٠,٥	٢٠	١٩,٥
٤١١	هل تمارس نزعة الشك المهنية عند التدقيق	٨٨	٨٥,٤	١٥	١٤,٦
٤١٢	هل توجد مناقشة بين أفراد فريق عملية المراجعة فيما يتعلق بمخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش.	٩١	٨٨,٣	١٢	١١,٧
٤١٣	هل تقوم بالحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش	٨٨	٨٥,٤	١٥	١٤,٦
٤١٤	هل يتم النظر في نتائج الاجراءات التحليلية التي تم القيام بها عند تخطيط عملية المراجعة	٧٩	٧٦,٧	٢٤	٢٣,٣
٤١٥	هل يتم النظر في العوامل المسببة لمخاطر ارتكاب الغش. هل يتم النظر في المعلومات الاخرى المفيدة في تحديد مخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش.	٨٥	٨٢,٥	١٨	١٧,٥
٤١٦	هل تعتبر ان الاعتراف غير السليم بالايراد من مخاطر الغش.	٨٥	٨٢,٥	١٨	١٧,٥
٤١٧	هل يتم النظر في مخاطر تخطي الادارة للإجراءات الرقابية.	٨٥	٨٢,٥	١٨	١٧,٥
٤١٨	هل يتم تقييم ادلة المراجعة للوقوف على امور او ظروف خلال العمل الميداني تؤيد الحكم المتعلق بتقدير المخاطر ومن أمثلة ذلك: أ_ وجود فروقات في السجلات المحاسبية. ب- أدلة إثبات متناقضة او مفقودة ج- وجود مشاكل او علاقات غير عادية بين المراجع والادارة	١٠٠	٩٧,١	٣	٢,٩
	المتوسط العام	٧٥	٧٢,٨	٢٥	٢٧,٢

ويلاحظ أن المتوسط العام يبين أن ٧٢,٨% من المراجعين الداخليين قد أجابوا بوجود متطلبات معيار العناية المهنية الواجبة ، وهو ما يجعلنا نميل إلي رفض الفرض الخامس وهو " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار العناية المهنية " ويتم قبول الفرض البديل وهو " يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيار العناية المهنية "

٥-٦ اختبار الفرض السادس:

ينص الفرض السادس على أنه " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار العناية المهنية" ، ولاختبار معنوية الفروق بين الاجابات السابقة طبقا للموقع الوظيفي أو المؤهل أو الخبرة الحاصل عليها المدقق الداخلي تم استخدام CHI – SQUARE وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (١٠) اختبار معنوية الفروق حول متطلبات معيارالعناية المهنية

م	السؤال	CHI – SQUARE		
		طبقا للوظيفة	طبقا للمؤهل	طبقا للخبرة
٤١	هل تأخذون في الاعتبار نطاق العمل اللازم لتحقيق أهداف التدقيق.	٠,٦٣٣	٠,٩٦١	٠,١٧٤
٤٢	هل تأخذون في الاعتبارالأهمية النسبية للأمور التي سوف تطبق عليها اجراءات التدقيق	٠,٢٤٨	٠,٨٠٩	٠,٣٠٦

٤٣	هل تأخذون في الاعتبار مدى كفاية وفاعلية اجراءات إدارة المخاطر للإجراءات الرقابية.	٠,٠٨٢	٠,٠٢٥	٠,٠٠٠
٤٤	هل تأخذون في الاعتباراحتمال وقوع أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.	٠,٠٢٩	٠,٠٤٨	٠,٣٠٦
٤٥	تكلفة العملية مقارنة بالعائد منها.	٠,٠٩١	٠,٠٥٨	٠,٠٤٥
٤٦	هل لديكم المعرفة الكافية بالغش بحيث تمكنكم من تحديد المؤشرات التي قد تشير إلى ارتكاب غش .	٠,٠٠٩	٠,٠٠١	٠,١١١
٤٧	هل انت متيقظًا للفرص التي قد تسمح بارتكاب الغش مثل نقاط الضعف في الأنظمة الرقابية	٠,٤٢٤	٠,٠٧٧	٠,٠٠٠
٤٨	هل يتم تقييم المؤشرات المتعلقة باحتمال ارتكاب الغش وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراءات إضافية أو ما إذا كان يجب التوصية بإجراء عملية تقصّ للغش.	٠,٠٣٥	٠,٤٧٣	٠,٠٠٨
٤٩	هل يتم إبلاغ المسئول عن إدارة أو قسم التدقيق الداخلي عن أي حالات غش محتملة مدعومة بأدلة مؤيدة لهذا الاحتمال.	٠,٩٧٢	٠,٦١٢	٠,٠٣٧
٤١٠	هل يقوم المسئول عن إدارة و قسم التدقيق الداخلي بدوره بتقييم حالات الغش المحتملة وإبلاغ السلطات الملائمة داخل المنشأة.	٠,٠٠١	٠,٤٧٣	٠,٠٠٠
٤١١	هل تمارس نزعة الشك المهنية عند التدقيق	٠,٠٠٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠
٤١٢	هل توجد مناقشة بين أفراد فريق عملية المراجعة فيما يتعلق بمخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش.	٠,٠٠١	٠,١٥٧	٠,٠٠٣
٤١٣	هل تقوم بالحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش	٠,٠٣٨	٠,٠٠٣	٠,١٥١
٤١٤	هل يتم النظر في نتائج الاجراءات التحليلية التي تم القيام بها عند تخطيط عملية المراجعة	٠,٠١٤	٠,٣٢٩	٠,٠٠٠
٤١٥	هل يتم النظر في العوامل المسببة لمخاطر ارتكاب الغش. هل يتم النظر في المعلومات الاخرى المفيدة في تحديد مخاطر وجود بيانات غير صحيحة ذات اهمية نسبية بسبب الغش.	٠,٠٢٩	٠,٣١٨	٠,٠٠٠
٤١٦	هل تعتبر ان الاعتراف غير السليم بالايراد من مخاطر الغش.	٠,٨٠٥	٠,٠٠٢	٠,٢٥٩
٤١٧	هل يتم النظر في مخاطر تخطي الادارة للإجراءات الرقابية.	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣
٤١٨	هل يتم تقييم ادلة المراجعة للوقوف على امور او ظروف خلال العمل الميداني تؤيد الحكم المتعلق بتقدير المخاطر ومن أمثلة ذلك: أ_ وجود فروقات في السجلات المحاسبية. ب- أدلة إثبات متناقضة او مفقودة ج- وجود مشاكل او علاقات غير عادية بين المراجع والادارة	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٣
	المتوسط العام	٠,١٩٢	٠,٢٤٧	٠,٠٨٤

ويتضح من المتوسط العام في الجدول رقم (١٠) أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين إجابات المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية ترجع إلي وظائفهم ومؤهلاتهم ، ولكنها غير جوهرية بالنسبة لخبرتهم في هذا المجال ، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي السادس وهو " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار العناية المهنية" ، ويتم قبول الفرض البديل وهو " توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيار العناية المهنية"

٥-٧ اختبار الفرض السابع:

ينص الفرض السابع على " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي " ، ولإختبار هذا الفرض تم طرح مجموعة من الأسئلة علي المراجعين الداخليين الذين شملتهم العينة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (١١) نتائج مجموعة من الأسئلة المتعلقة معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي

م	السؤال	نعم	لا

		تكرارات	النسبة%	تكرارات	النسبة%
٥١	هل أنت حاصل علي بكالوريوس في المحاسبة والمراجعة	٧١	٦٨,٩	٣٢	٣١,١
٥٢	هل اطلعت علي معايير وإجراءات وأساليب المراجعة الداخلية.	٩٥	٩٢,٨	٨	٧,٢
٥٣	هل درست مبادئ الادارة	٨٨	٨٥,٤	١٥	١٤,٦
٥٤	هل قمت بدراسة المبادئ الأساسية لفروع مختلفة للمعرفة مثل المحاسبة،الاقتصاد، نظام الشركات، التمويل، الأساليب الكمية، وأنظمةالمعلومات، والقانون التجاري.	٩٠	٨٧,٤	١٣	١٢,٦
٥٥	هل لديك المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات الغش.	٩٧	٩٤,٢	٦	٥,٨
٥٦	هل لديك معرفة عامة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب المراجعة التي تعتمد على هذه التكنولوجيا.	١٠٢	٩٩	١	١
٥٧	هل درست أساليب الاتصال والسلوك التنظيمي	٨٣	٨٠,٦	٢٠	١٩,٤
٥٨	هل الدورات التدريبية التي تحصلون عليها كافية	٨٣	٨٠,٦	٢٠	١٩,٤
٥٩	هل تطلعون علي الاتجاهات الحديثة في التدقيق بشكل مستمر.	٧٩	٧٦,٧	٢٤	٢٣,٣
٥١٠	هل انتم أعضاء في جمعيات التدقيق الداخلي.	٧٩	٧٦,٧	٢٤	٢٣,٣
٥١١	هل لديك اطلاع علي الفضائح المالية العالمية التي نتجت عن الغش ؟	٨٣	٨٠,٦	٢٠	١٩,٤
٥١٢	هل تعتبر ان الافصاح غير الصحيح يعتبر من انواع الاحتيال في القوائم المالية	٣٤	٣٣	٦٩	٦٧
٥١٣	هل لديك معرفة بأنواع واساليب الاحتيال في القوائم المالية؟	٤٧	٤٥,٦	٥٦	٥٤,٤
	المتوسط العام	٧٩	٧٧	٢٤	٢٣

ويلاحظ أن المتوسط العام يبين أن ٧٧ % من المراجعين الداخليين قد أجابوا بوجود متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي ، وهو ما يجعلنا نميل إلي رفض الفرض الخامس وهو " لا يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي " ويتم قبول الفرض البديل وهو " يتوافر لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي "

٥-٨ اختبار الفرض الثامن:

ينص الفرض الثامن علي أنه " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي " ، ولاختبار معنوية الفروق بين الاجابات السابقة طبقا للموقع الوظيفي أو المؤهل أو الخبرة الحاصل عليها المدقق الداخلي تم استخدام CHI – SQUARE وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (١٢) اختبار معنوية الفروق حول متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي

م	السؤال	CHI – SQUARE		
		طبقا للوظيفة	طبقا للمؤهل	طبقا للخبرة
٥١	هل أنت حاصل علي بكالوريوس في المحاسبة والمراجعة	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
٥٢	هل اطلعت علي معايير وإجراءات وأساليب المراجعة الداخلية.	٠,٠٣٢	٠,٠٣٧	٠,٠٩٨
٥٣	هل درست مبادئ الادارة	٠,٠٠٠	٠,٧٤٨	٠,٠٣٤
٥٤	هل قمت بدراسة المبادئ الأساسية لفروع مختلفة للمعرفة مثل المحاسبة،الاقتصاد، نظام الشركات، التمويل، الأساليب الكمية، وأنظمةالمعلومات، والقانون التجاري.	٠,٠٠٠	٠,٩٨٩	٠,٥٣٣
٥٥	هل لديك المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات الغش.	٠,٠٠٤	٠,٥١٣	٠,٠٠٧
٥٦	هل لديك معرفة عامة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب المراجعة التي تعتمد على هذه التكنولوجيا.	٠,٠٣٦	٠,٢٤٤	٠,٥١٢
٥٧	هل درست أساليب الاتصال والسلوك التنظيمي	٠,٠٠٤	٠,٧٤١	٠,٠٠٠

٥٨	هل الدورات التدريبية التي تحصلون عليها كافية	٠,٠٠٥	٠,١٠٨	٠,٠٠٣
٥٩	هل تطلعون علي الاتجاهات الحديثة في التدقيق بشكل مستمر.	٠,٠٨٠	٠,٢٨٥	٠,٢٠
٥١٠	هل انتم أعضاء في جمعيات التدفيق الداخلي.	٠,٠٠٠	٠,٢٢٢	٠,٠٠٠
٥١١	هل لديك اطلاع علي الفضائح المالية العالمية التي نتجت عن الغش ؟	٠,٠٠٨	٠,٠٠٦	٠,٠٨٤
٥١٢	هل تعتبر ان الافصاح غير الصحيح يعتبر من انواع الاحتيال في القوائم المالية	٠,٤١٠	٠,١٩٠	٠,٨٣٧
٥١٣	هل لديك معرفة بأنواع واساليب الاحتيال في القوائم المالية؟	٠,٠١٩	٠,٠٤٠	٠,٠٠٤
	المتوسط العام	٠,٠٤٦	٠,٣١٧	٠,١٧٨

ويتضح من المتوسط العام في الجدول رقم (١٢) أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين إجابات المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية ترجع إلي وظائفهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي السادس وهو " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي " ، ويتم قبول الفرض البديل وهو " توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بتوافر متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي.

٥-٩ اختبار الفرض التاسع:

ينص الفرض التاسع علي " الاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم المالية " ، ولإختبار هذا الفرض تم طرح مجموعة من الأسئلة علي المراجعين الداخليين الذين شملتهم العينة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (١٣) نتائج مجموعة من الأسئلة المتعلقة معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٦١	هل تري أن ما قامت به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) من وضع معيار للغش كاف للحد من الاحتيال في القوائم المالية؟	2.5728	.92463
٦٢	هل تري ان قواعد السلوك المهني الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) كاف للحد من الاحتيال في القوائم المالية؟	2.6117	.88819
٦٣	هل تري ان الاجراءات الرقابية في نظم المعلومات الآلية (المبنية علي الحاسب) كافية للحد من الاحتيال في القوائم المالية؟	2.7864	1.12590

ويلاحظ من الجدول السابق أن الوسط الحسابي لكل الفقرات أقل من الوسط الفرضي وهو ٣ مما يدل على اتفاق المراجعين الداخليين علي ان الاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سواء بوضع معايير للمراجعة أو قواعد للسلوك المهني لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم المالية ، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي التاسع وهو" الاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم المالية " .

٥-١٠ اختبار الفرض العاشر:

ينص الفرض العاشر علي أنه " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بالاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم " ، ولتحديد معنوية الفروق حول هذه المقترحات تم استخدام تحليل ANOVA وبالاعتماد علي اختبار F علي النحو التالي:

م	السؤال	F	معنوية الفروق
٦١	هل ترى أن ما قامت به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من وضع معيار للغش كاف للحد من الاحتيال في القوائم المالية ؟	٠,٨٦٤	٠,٥٩٣
٦٢	هل تري أن قواعد السلوك المهني الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كاف للحد من الاحتيال في القوائم المالية؟	٠,٩١٢	٠,٥٤٤
٦٣	هل تري أن الاجراءات الرقابية في نظم المعلومات الآلية (المبنية علي الحاسب) كافية للحد من الاحتيال في القوائم المالية؟	٠,٩٩٢	٠,٤٦٥

ويتضح مما سبق ان الفروق حول اجابات السؤال الأول والثاني ليست جوهرية ولكنها جوهرية بالنسبة للسؤال الثالث حيث بلغت CHI – SQUARE ٠,٤٦٥ مما يدل علي اختلافهم حول الاجراءات الرقابية في نظم المعلومات الالية ، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي العاشر وهو " لا توجد فروق جوهريه ذات دلالة احصائية بين اجابات المراجعين الداخليين في الشركات السعودية فيما يتعلق بالاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم المالية"

٦- النتائج العامة والتوصيات:

تناول هذا البحث سبل تطوير دور المراجع الداخلي للحد من الغش في القوائم المالية ،

ومن خلال البحث تم التوصل إلي محموعة من النتائج أهمها ما يلي:

اولا : يعتبر الغش والتلاعب والاخطاء من الامور التي تؤثر على عدالة القوائم المالية، إلا هناك فرق بين المصطلحات الثلاثة، حيث تشير الاخطاء الى تحريفات غير متعمدة في إثبات العمليات المالية وبالتالي تؤدي الى تحريفات غير متعمدة في القوائم المالية. وغالبا ما ترجع هذه الاخطاء إما لسهو المحاسبين وعدم انتباههم او لعدم كفائتهم العلمية والعملية. وغالبا ما تكتشف هذه الاخطاء من قبل المراجع الداخلي والخارجي لانها غير متعمدة، وبالتالي فإن مرتكبها لا يحاول إخفاءها.

اما الغش فإنه يرتكب بشكل متعمد intentional تقوم به الإدارة العليا أو الوسطى او حتى الادارة التنفيذية, مثل ارتكاب الغش بهدف اختلاس الاصول او العهد بمستندات مزورة او مصطنعة. ويعبر التلاعب في القوائم المالية احد صور الغش الذي ترتكبه الادارة العليا بهدف إظهار المركز المالي للمنشأة على غير حقيقته .

ثانيا: يتمثل التأهيل العلمي والعملي اللازمين للمراجع الداخلي لزيادة الفعالية في اكتشاف الغش من خلال معيار مسئولية المراجع الداخلي عن الغش في : إدراك المبادئ الأساسية لفروع مختلفة للمعرفة مثل المحاسبة،الاقتصاد، نظام الشركات، التمويل، الأساليب الكمية، وأنظمةالمعلومات، والقانون التجاري ، مبادئ الإدارة ،والمعرفة الكافية لتحديد مؤشرات الغش ،ومعرفة عامة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب المراجعة التي تعتمد على التكنولوجيا ، وأن يكون لديه تدريب ومهارات كافيين للقيام بالعمليات التي يكلف بها ، وخاصة تلك المهارات المتعلقة بتطبيق معايير واجراءات واساليب المراجعة الداخلية ، والخبرة في التعامل مع الأفراد، والقدرة على تحقيق الاتصال مع الجهات ا لمختلفة بفعالية ، وأن يحافظ على كفاءته وقدراته المهنية والفنية من خلال التطوير والتعليم المستمر

ثالثا : تتمثل المبادئ الأساسية للسلوك المهني والتي تساعد في زيادة فعالية دوره في الحد من الغش في المبادئ التالية:

١- النزاهة التي تؤدي الي تدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال وتعتبر أساس ا للاعتماد على أحكامه .

٢- الموضوعية في تجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل المراجعة .

٣- الحفاظ علي خصوصية المعلومات وألا يفصحوا عن أي معلومات بدون الترخيص لهم بذلك ، مالم تكن هناك متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم بذلك.

٤- عدم مراجعة اي نشاط ما إلا إذا كان لديهم التأهيل المهني اولمعرفة ، والمهارات ، والخبرة اللازمة عند مراجعة هذا النشاط.

رابعا : أن ٧٣,٨% من المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية يتوافر لديهم معيار الاستقلال التنظيمي ، وأن ٢٦,٢ % منهم لا يتوافر لديهم هذا المعيار ، ومع ذلك فإن ٤٨,٥% من المراجعين الداخليين أوضحوا أن تعيين وعزل المراجع الداخلي ما زال في يد إدارة الشركة وهو ما يهدد الاستقلال التنظيمي. ولاختبار معنوية الفروق بين إجاباتهم طبقا للموقع الوظيفي للمدقق الداخلي ومؤهلاته العلمية وخبرته العملية تم استخدام CHI – SQUARE وتبين ان الفروق بين إجابات المراجعين حول متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي هي فروق غير جوهرية ترجع إلي موقعهم الوظيفي أو مؤهلاتهم او الخبرة ماعدا الخلاف حول موقع قسم المراجعة الداخلية والاتصال المباشر بمجلس الادارة ومدى استجابة الشركات للتعديلات المطلوبة من المراجعين الداخليين فالخلاف جوهري يرجع الي اختلاف الوظيفة أو المؤهل أو الخبرة.

خامسا : أن ٧٢% منهم أجابوا بتوافرمتطلبات معيار الموضوعية الذي يجب أن يتمسك به المراجع الداخلي في مقابل ٢٨% أجابوا بعدم توافره ، وبالتالي يمكن القول بتوافر متطلبات معيار الموضوعية في بيئة المراجعة الداخلية السعودية ، ولاختبار معنوية الفروق بين الاجابات السابقة طبقا للموقع الوظيفي أو المؤهل أو الخبرة الحاصل عليها المدقق الداخلي تم استخدام CHI – SQUARE وكانت الفروق بين الاجابات حول مدى توافر متطلبات معيار الموضوعية هي فروق غير جوهرية طبقا للوظيفة والمؤهل ولكنها كانت جوهرية طبقا لخبرة المراجعين الداخليين في الشركات السعودية.

سادسا :أن ٧٢,٨% من المراجعين الداخليين قد أجابوا بوجود متطلبات معيار العناية المهنية الواجبة ، وهو ما يمكننا معه القول بيتوافر متطلبات معيار العناية المهنية الواجبة لدي المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية ، ولاختبار معنوية الفروق بين الاجابات السابقة طبقا للموقع الوظيفي أو المؤهل أو الخبرة الحاصل عليها المدقق الداخلي تم استخدام CHI – SQUARE وتبينأن هناك فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين إجابات المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية ترجع إلي وظائفهم ومؤهلاتهم ، ولكنها غير جوهرية بالنسبة لخبرتهم في هذا المجال .

سابعا :أن ٧٧ % من المراجعين الداخليين قد أجابوا بوجود متطلبات معيارالتأهيل المهني للمدقق الداخلي ، ولاختبار معنوية الفروق بين الاجابات السابقة طبقا للموقع الوظيفي أو المؤهل أو الخبرة الحاصل عليها المدقق الداخلي تم استخدام CHI – SQUARE وتبين أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين إجابات المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية ترجع إلي وظائفهم ومؤهلاتهم وخبراتهم .

ثامنا : يري المراجعون الداخليون ان الاجراءات التي قامت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سواء بوضع معايير للمراجعة أو قواعد للسلوك المهني لم تكن كافية للحد من الغش في القوائم المالية .

تاسعا: من المقترحات التي اضافها المراجعون الداخليون عند الاجابة على الاستبيان كانت وجود مجموعة من المعوقات امام مهنة التدقيق الداخلي مثا نقص الكتب والمراجع وعدم فعالية بعض الدورات التدريبية وعدم وجود جهة مستقلة تضمن استقلال المراجع الداخلي وعدم قيام لجان المراجعة باي دور لحماية استقلال المراجع الداخلي وقيام المراجع الداخلي بالمراجعة التقليدية دون الاعتماد على الاساليب الحديثة مثل الاجراءات التحليلية وعدم إلمام بعض المراجعين الداخليين بدورة عمليات انشطة الشركات المختلفة.

<u>وبناء علي النتائج السابقة فإننا نوصي بما يلي:</u>

اولا: ضرورة قيام المنظمات المهنية والجهات المهتمة بمهنة التدقيق بتنظيم دورات تدريبية فاعلة بشكل مستمر في مجال الحد من الغش في القوائم المالية والوسائل الحديثة في اكتشاف الغش في القوائم المالية وخاصة في النظم المحاسبية التي تعتمد على الحاسبات الآلية وكذلك التواصل مع الجامعات والمراكز الأكاديمية لزيادة كفاءة المدققين الداخليين.

ثانيا: ضرورة تطوير المقررات الدراسية من فترة لاخرى لتغطية الموضوعات الحديثة المتعلقة بالتأهيل العلمي للمراجع الداخلي اللازم لقيامه بأداء مهمته مع ضرورة ان يواكب هذا التطور العلمي تطورا في الجانب العملي اللازم لتدريب المراجع الداخلي على احدث الطرق لأداء هذه المهنة مع التركيز على التدريب الميداني لطلاب المستويات النهائية في الجامعات بحيث يتم على حالات حقيقية في الواقع العملي.

ثالثا: ضرورة الاهتمام بقواعد السلوك المهني والقواعد الاخلاقية التي تضمن قيام المراجع الداخلي بأداء مهمته على الوجه الاكمل وضرورة التواصل مع المراجعين الداخليين لتعريفهم بهذه القواعد السلوكية والاخلاقية من خلال كتيبات او نشرات او محاضرات تدريبية بشكل مخطط ودوري ومستمر.

رابعا: ضرورة قيام المنظمات المهنية بضمان توفير متطلبات معيار الاستقلال التنظيمي ووضع طريقة محددة لتقييم مدى توتفر هذه المتطلبات في الشركات المحتلفة بحيث تضمن استقلال المراجع الداخلي عن ضغوط الادارة وخاصة فيما يتعلق بعزل وتعيين المدقق الداخلي, ويقترح الباحثون ان يكون ذلك من خلال لجنة المراجعة او اي وسيلة اخرى يتم التوصل اليها من خلال الابحاث والدراسات في هذا الشأن.

خامسا: ضرورة قيام المنظمات المهنية بوضع خطة محددة لتقييم مدى توافر متطلبات معيار موضوعية ومعيار العناية المهنية الواجبة لضمان وجودها وتحققها في جميع الشركات ولجميع المدققين الداخليين.

سادسا: ضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مع الاستعانة بالأكاديميين في مجال التدقيق بتطوير معايير الغش في القوائم المالية وكذلك تطوير قواعد السلوك المهني لتتضمن القواعد الاخلاقية والدينية التي تضمن أداء المراجع الداخلي لوظيفته على أكمل وجه.

مراجع البحث

1. Statement of auditing Standards No 99: Consideration of Fraud. Published October. 2002
2. The Sarbanes–Oxley Act of 2002, enacted July 30, 2002.
3. The Value of Internal Audit in Fraud Detection: Paul Coram, Colin Ferguson, Robyn Morony. Department of Accounting and Business Information Systems, Department of Accounting and Finance, Monash university, cualfield 3145, Australia, may 2006.
4. The Use OF Permutation Tests In Detecting Fraud And Outlires. Hakan Gogtas; Jessica Pollner; Stephen Bay.Internal Auditing; Sep/Oct 2007; 22, 5; ABI/INFORM Global. Pg.
5. The nature of Financial Statement Fraud. Chad Albercht; Conan Albercht. Internal Auditing: Jul/Aug 2008.
6. Reputations and corporate malfeasance: collusive networks in financial statement fraud. Robert Tillman. published online: 11 November 2008. Springer Science + Business media B.V.2008
7. Financial Statement Fraud: Learn From The mistakes of The U.S. or Follow in the Footsteps of its Errors. Chad Albercht; Conan Albercht; Simon Donald; Ricardo malagueno. Internal Auditing; Mar/Apr 2008. 23; 2. pg. 30.
8. The Roles of internal Audit in Complying with the Sarbanes – Oxley Act. Received (in revised form): 7 th July 2008.
9. Cases of fraud and error fall but losses rise. Paul Dicken; Public Finance; Nov 14-Nov 20, 2008; ABI/INFORM Global; pg. 11
10. The Cure To The Cancer We Know As Fraud. Mark VanHolsbeck; Rhoda Canter; Jeffrey Z Johnson; Patrick Taylor. Internal Auditing; May/Jun 2008; 23, 3; ABI/INFORM Global pg. 3.

11. Stolen Without A Gun: Confessions From Inside The History's Biggest Accounting FR...Curtis C Verschoor; Internal Auditing; Sep/Oct 2008; 23, 5; ABI/INFORM Global; pg. 46
12. Protecting Company Assets. Patricia L Jarrach. Debt 3; Nov/Dec 2009; 24, 6; ABI/INFORM Global; pg. 7.
13. Corporate Resielincy: Managing The Growing Risk Of Fraud And Corruption. Curtis C Verschoor. Fraud Analysis techniques u Internal Auditing; Jul/Aug 2009; 24, 4; ABI/INFORM Global. Pg. 42.
14. Financial Fraudlent Reporting 1998-2007. An analysis of U.S. Public Companies. Research Commissioned by COSO. May 2010.
15. Fraud Analysis Techniques using ACL. Curtis C Verschoor. Internal Auditing: Vov/Dec 2009; 24,6. page 43.
16. What A Raquet! Ron marden; Jan Woods. Internal Auditing; sep/oct 2009; 24.5; pg.27.
17. How Internal Audit ca Be Effective In Combating Occupational Frau. Joan A Cezair. Internal Auditing; may/jun 2009; 24. 3; pg.22.
18. Factors influencing The use of red Flags To Detect Fraudulent Financial Reporting. Glen D Moyes; C Richard baker. Internal Auditing; may/jun 2009; 24, 3; pg.33.
19. The report On Fraudulent Financial Reporting: An Internal Audit perspective. Nicholas bahr; Zachary Luman; chad Albercht; Benjamin Blau. Internal Auditing; sep/oct 2010; 25, 5;pg.4.
20. Internal Auditors Speak on Fraud case management. Jeffrey S Zanzig; dale L Flesher. Internal Auditing; May/jun 2010; 25. 3; pg.3.
21. International standards for the professional practice of internal auditing. IIA.
22. Anti-Fraud Controls: What Internal Auditors Need to Know. A Wayne Avallnet. Internal Auditing; Jan/Feb 2010; 25, 1; pg.10.
23. How to Smell A Rat: The Five Signs of Financial Fraud. Curtis C Verschoor. Internal Auditing; mar/Apr 2010; 25, 2; pg.43.
24. Global Technology Audit Guide(GTAG) 13: Fruad Detection And Prevention. Curtis C Verschoor. Internal Auditing; mar/Apl 2010; 25, 2; pg. 43.
25. Detecting Fraud In Financial Data Sets. Dominique geyer. Journal of Business & Economics Research; Jul 2010; 8, 7; pg. 75.
26. Emerging Trends in Fraud Risks January 2010. IIA.
27. The effects of Social Confrontation on Individuals Intentions to Internally Report Fraud. Steven E. Caplan, Arisona State University, Kelly Richmond Pope, Depaul University; Janet A. Samuels, , Arisona State University. Behavioral Research In Accounting. Vol. 22, no. 2.2010 pp.51-67.

28. Anatomy of Fraud Investigation: From Detection to prosecution. Curtis C Verschoor. Internal Auditing; Jul/Aug 2010; 25, 4; pg. 45.

29. Auditors use Brainstorming in the Consideration of Fraud: Reports from the Field. The Accounting review. Vol. 85, no. 4. 2010; pp. 1273-1301.

30. Fraudulent Financial Reporting 1998-2007: An Analysis of U.S. Public Companies. Curtis C Verschoor. Internal Auditing; Jul/Aug 2010; 25, 4; pg. 44.

31. Protecting your company against theft and fraud. William H Wiersema. Electrical Apparatus; Jan 2010; 63, 1; ABI/INFORM Global. pg. 25.

32. The Employee We Ignore, The Signs We Miss, And The Reality We Avoid. Marianne Jennings. Corporate Finance Review; May/Jun 2010; 14, 6; ABI/INFORM Global. pg. 42.